



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: تسيير عمومي

الموضوع

دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية عين تموشنت

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

إعداد الطالب:

عثماني فواز

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

توزان احمد

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

مشرفا

قديد ياقوت

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

ممتحنا

حفيظ حنان

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية 2025-2026



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

التخصص: تسيير عمومي

الموضوع

دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية عين تموشنت

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

إعداد الطالب:

عثماني فواز

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

توزان احمد

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

مشرفا

قديد ياقوت

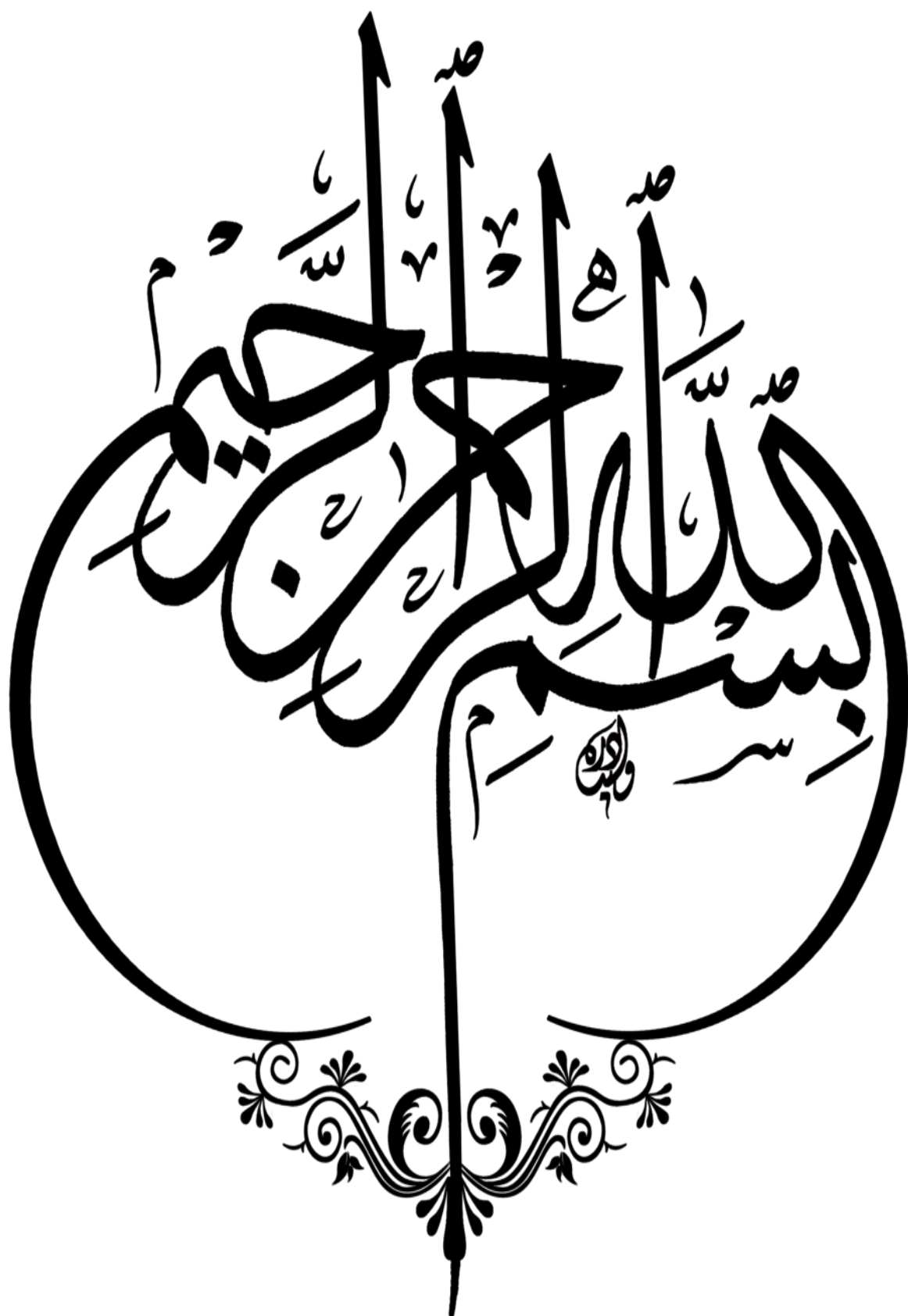
الأستاذ (ة): الاسم واللقب

ممتحنا

حفيظ حنان

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية 2025-2026





شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فله الشكر أولاً وآخراً على

ما أنعم به عليّ من توفيقٍ وتيسيرٍ وإعانةٍ على إتمام هذا العمل.

وأتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذتي المشرفة قديد ياقوت، التي كان لتوجيهها الرشيد

ومتابعها المستمرة الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث. فقد كانت نصائحها العلمية الهادفة وإرشاداتها

الدقيقة سنداً حقيقياً لي في تخطي الصعوبات ومواصلة العمل بثبات.

ولم يقتصر دورها على الجانب الأكاديمي فقط، بل كان دعماً تربوياً ومعنوياً أسهم في تعزيز ثقتي ودفعني إلى

المزيد من الجد والاجتهاد.

كما أعبر عن خالص تقديري واحترامي إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، لتفضلهم بقبول مناقشة هذا

العمل، وما سيبدونه من ملاحظات وتوجيهات علمية قيّمة ستثري هذا البحث وترفع من مستواه العلمي.

أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يبارك لهم في علمهم وعملهم، وأن ينفع بهم.

الوفاء

الحمد لله الذي وفقني لهذا، وما كنت لأصل إليه لولا فضل الله عليّ،
فله الحمد أولاً وآخراً.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من وهبني الله في الحياة:
أمي وأبي، حفظهما الله ورعاهما،
وإلى إخوتي سندي وعوني.

وإلى أصدقاء الدراسة الذين شاركوني أيام التعب والاجتهاد،
وكانوا خير رفقةٍ ودعمٍ طوال هذه المسيرة.
وإلى كل من تمنّى لي الخير وساندني بدعوة صادقة أو كلمة طيبة.
إليكم أهدي هذا العمل المتواضع.

فواز



ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية من خلال دراسة ميدانية على مستوى البلدية محل الدراسة، وذلك من خلال قياس مدى تأثير موارد الميزانية على فعالية تمويل المشاريع ومساهمة الميزانية في تحقيق التنمية المحلية. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 45 موظفا وعاملا بالبلدية، تم اختيارهم بطريقة قصدية. كما تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، الارتباط والانحدار الخطي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على تمويل مشاريع التنمية المحلية، إضافة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرين، مع بروز أهمية تنوع مصادر التمويل وتحسين فعالية التسيير المالي المحلي.

الكلمات المفتاحية: ميزانية الجماعات المحلية، التنمية المحلية، التمويل المحلي، بلدية عين تموشنت.

Abstract

This study aimed to analyze the role of local authority budgets in financing local development projects through a field study conducted in the selected municipality, by measuring the impact of budget resources on project financing effectiveness and the contribution of the budget to local development. The study relied on a purposive sample of 45 employees working in the municipality. A questionnaire was used as the main data collection tool, and the data were analyzed using SPSS software through several statistical methods such as means, standard deviation, correlation, and linear regression.

The study found a statistically significant effect of local budget resources on financing local development projects, in addition to a positive correlation between the variables, highlighting the importance of diversifying funding sources and improving local financial management efficiency.

Keywords: Local government budgets, local development, local financing, Ain Temouchent municipality.

قائمة المحتويات

I.....	شكر
II.....	اهداء
V.....	ملخص الدراسة
IX.....	قائمة المحتويات
XIII.....	قائمة الجداول
XV.....	قائمة الملاحق
ب.....	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية

2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول : عموميات حول ميزانية الجماعات المحلية
3.....	المطلب الأول : مفهوم ميزانية الجماعات المحلية
4.....	المطلب الثاني : خصائص ومبادئ ميزانية الجماعات المحلية و انواعها
8.....	المطلب الثالث : اقسام ميزانية الجماعات المحلية
10.....	المبحث الثاني : ماهية تمويل التنمية المحلية
10.....	المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وأهدافها
14.....	المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية
15.....	المطلب الثالث : مقومات التنمية المحلية
17.....	المبحث الثالث : العلاقة بين ميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية
17.....	المطلب الأول : مصادر تمويل الميزانية ودورها في دعم التنمية

المطلب الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية.....	20
المطلب الثالث: آليات تحسين فعالية ميزانية الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية.....	22
خلاصة الفصل الأول.....	24

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد.....	26
المبحث الأول : الدراسات المحلية.....	27
المبحث الثاني : الدراسات العربية.....	34
المبحث الثالث : الدراسات الأجنبية.....	39
خلاصة الفصل الثاني.....	46

الفصل الثالث: دراسة ميدانية على مستوى بلدية عين تموشنت

تمهيد.....	48
المبحث الأول: تقديم بلدية عين تموشنت.....	49
المطلب الأول: بطاقة فنية لبلدية عين تموشنت.....	49
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت.....	50
المطلب الثالث: التنظيم الإداري لمصالح بلدية عين تموشنت.....	51
المبحث الثاني : الاطار المنهجي للدراسة.....	54
المطلب الأول: منهج ونموذج الدراسة.....	54
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات الإحصائية.....	57
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة.....	59
المبحث الثالث: عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة.....	64

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج عينة الدراسة.....	64
المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج محاور الدراسة.....	68
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج.....	72
خلاصة الفصل الثالث.....	83
خاتمة.....	85
قائمة المصادر والمراجع.....	89
الملاحق.....	94

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	سلم ليكارت الخماسي	58
2	مستوى الأهمية ودرجة الاستجابة للمتوسطات الحسابية	58
3.	يوضح معامل الفا كرومباخ	60
4	معامل الارتباط بين فقرات و ابعاد المحور الأول: موارد ميزانية الجماعات المحلية	61
5	معامل الارتباط بين فقرات و ابعاد المحور الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية	62
6	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	64
7	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	65
8	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	66
9	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	67
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الاول موارد ميزانية الجماعات المحلية	69
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبعد الفرعي الأول	70
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبعد الفرعي الثاني	71
13	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع	73
14	تحليل تباين خط الانحدار ANOVA	73
15	قيم معاملات خط الانحدار	74
16	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع	75
17	تحليل تباين خط الانحدار ANOVA	76
18	قيم معاملات خط الانحدار	77
19	الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع	78
20	تحليل تباين خط الانحدار ANOVA	79
21	قيم معاملات خط الانحدار	80

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت	51
2	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	65
3	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية	66
4	أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	67
5	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	68

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	المهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت	51
02	استبيان الدراسة	92
03	مخرجات برنامج spss	94

مقدمة

ان ميزانية الجماعات المحلية تعتبر من أهم الأدوات المالية والإدارية التي تعتمد عليها الدولة في تجسيد برامج التنمية المحلية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الإقليمي، باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير المرافق العمومية وتمويل المشاريع التنموية المختلفة.

وتكتسي موارد ميزانية الجماعات المحلية أهمية كبيرة لكونها تمثل الأساس الذي تعتمد عليه البلديات في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها التنموية، حيث تتنوع هذه الموارد بين الموارد الجبائية، الإعانات الحكومية، الرسوم المحلية، القروض، والهبات، الأمر الذي يسمح للجماعات المحلية بتعبئة إمكانياتها المالية وتوجيهها نحو خدمة التنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. غير أن محدودية بعض الموارد المالية وضعف التحصيل الجبائي والتعبئة للإعانات المركزية قد يؤثر سلبا على قدرة الجماعات المحلية في أداء دورها التنموي بالشكل المطلوب.

وفي المقابل، يمثل تمويل التنمية المحلية أحد أهم الأهداف التي تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيقها من خلال استغلال موارد ميزانيتها في إنجاز المشاريع التنموية وتحسين الخدمات العمومية والبنية التحتية وتوفير الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن فعالية تمويل المشاريع التنموية ومدى مساهمة الميزانية في تحقيق التنمية المحلية يعتبران من المؤشرات الأساسية التي تعكس كفاءة التسيير المالي المحلي، حيث تساهم الميزانية في توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية والاستجابة لاحتياجات السكان وتحقيق التنمية المستدامة داخل البلدية.

ومن هذا المنطلق، تبرز العلاقة الوثيقة بين موارد ميزانية الجماعات المحلية وتمويل مشاريع التنمية المحلية، إذ إن نجاح الجماعات المحلية في تحقيق التنمية يرتبط بدرجة كبيرة بقدرتها على تعبئة الموارد المالية واستغلالها بطريقة فعالة وعقلانية. وعليه فإن تحسين موارد الميزانية وتطوير آليات التسيير المالي من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستوى التنمية المحلية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مما يجعل دراسة هذه العلاقة أمرا ضروريا لفهم واقع التمويل المحلي وتحديد أهم التحديات التي تواجهه. وانطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير موارد ميزانية الجماعات المحلية على تمويل مشاريع التنمية المحلية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما أثر موارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية تمويل المشاريع التنموية؟
- ما مدى مساهمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة عن إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية تمويل المشاريع التنموية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة موارد ميزانية الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الجوانب العلمية والعملية التي تعالجها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع ميزانية الجماعات المحلية باعتباره من المواضيع الحديثة المرتبطة بالتنمية المحلية .
- إثراء الجانب المعرفي المتعلق بموارد الجماعات المحلية وآليات تمويل التنمية .
- إبراز العلاقة بين التسيير المالي المحلي وتحقيق التنمية المحلية .
- المساهمة في توفير مرجع علمي يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية .
- توضيح واقع تمويل التنمية المحلية داخل البلدية محل الدراسة .
- المساهمة في تقديم نتائج وتوصيات تساعد على تحسين استغلال الموارد المالية المحلية .
- دعم متخذي القرار في الجماعات المحلية من خلال تقديم مؤشرات حول واقع التمويل المحلي .
- المساعدة في التعرف على أهم العراقيل التي تواجه تمويل المشاريع التنموية محليا .

اهداف الدراسة:

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- التعرف على طبيعة موارد ميزانية الجماعات المحلية .
- إبراز دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية .
- دراسة العلاقة بين موارد الميزانية وتمويل المشاريع التنموية .
- تحليل مدى مساهمة الميزانية في تحقيق التنمية المحلية .
- قياس أثر موارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية تمويل المشاريع التنموية .
- اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة ميدانيا .
- تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين التسيير المالي المحلي .

منهج الدراسة :

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمثل هذه الدراسات، حيث تم استخدامه لوصف وتحليل واقع موارد ميزانية الجماعات المحلية ودورها في تمويل التنمية المحلية، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة عبر برنامج SPSS ، بما يسمح بفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة.

أسباب اختيار الدراسة :

وقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب علمية وعملية تتمثل فيما يلي:

- أهمية موضوع التنمية المحلية في تحقيق التنمية الشاملة .
- الاهتمام المتزايد بفعالية التسيير المالي للجماعات المحلية .
- الرغبة في معرفة مدى مساهمة الميزانية المحلية في تمويل المشاريع التنموية .
- ارتباط الموضوع بالتخصص الأكاديمي للباحث .

- محاولة إبراز واقع الجماعات المحلية الجزائرية من الجانب المالي والتنموي .
- توفر إمكانية إجراء الدراسة الميدانية داخل البلدية محل الدراسة .

صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والإحصائيات المتعلقة بالميزانية المحلية .
- ضيق الوقت المخصص لإنجاز الدراسة الميدانية .
- محدودية الدراسات السابقة المتخصصة في نفس الموضوع .
- صعوبة توزيع واسترجاع بعض الاستبيانات .
- تفاوت استجابات أفراد العينة من حيث الدقة والموضوعية .

هيكل الدراسة :

ولمعالجة مختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري لميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية، وتضمن ثلاثة مباحث تمثلت في عموميات حول ميزانية الجماعات المحلية، وماهية تمويل التنمية المحلية، ثم العلاقة بين ميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسات السابقة من خلال عرض الدراسات المحلية والعربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية على مستوى بلدية عين تموشنت، حيث تناول المبحث الأول تقديم البلدية محل الدراسة، بينما تطرق المبحث الثاني إلى الإطار المنهجي للدراسة، أما المبحث الثالث فقد خصص لعرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل الاول:

الإطار النظري لميزانية
الجماعات المحلية وتمويل
التنمية المحلية

تمهيد

يشكل موضوع ميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية أحد المحاور الأساسية في الدراسات الاقتصادية والإدارية الحديثة، لما له من دور بارز في تحقيق التنمية المتوازنة على المستوى المحلي وتحسين مستوى معيشة السكان. حيث تعتبر ميزانية الجماعات المحلية الأداة المالية التي تمكن هذه الهيئات من تجسيد سياساتها وبرامجها التنموية من خلال تعبئة الموارد وتخصيصها وفق أولويات محددة.

كما يمثل تمويل التنمية المحلية الركيزة الأساسية لتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لحاجات المواطنين وتدعم التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الميزانية المحلية والتنمية باعتبارها علاقة تكاملية تهدف إلى تحقيق الفعالية في استخدام الموارد المتاحة.

وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار النظري لميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية، من خلال التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول ميزانية الجماعات المحلية، ثم عرض ماهية تمويل التنمية المحلية في المبحث الثاني، وأخيرا دراسة العلاقة بين ميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية في المبحث الثالث.

المبحث الأول : عموميات حول ميزانية الجماعات المحلية

تعد ميزانية الجماعات المحلية من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها هذه الهيئات في تسيير شؤونها وتلبية حاجات السكان، كما تمثل وسيلة أساسية لتنفيذ السياسات العمومية على المستوى المحلي وتحقيق التنمية. وتكتسي هذه الميزانية أهمية كبيرة باعتبارها تعكس حجم الموارد المتاحة وكيفية توزيعها وفق الأولويات المحلية. وعليه يتناول هذا المبحث مفهوم ميزانية الجماعات المحلية، ثم خصائصها ومبادئها وأنواعها، وأخيرا أقسامها المختلفة.

المطلب الأول : مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

ويمكن تعريفها بأنها:

هي سجل يتضمن توقعات السلطة المركزية والسلطة المحلية وعلى رأسها الولاية والبلدية مما ستنفقه أو تحصله من مبالغ خلال مدة زمنية معينة.¹

كما جاء تعريف ميزانية الجماعات المحلية في كل من قانوني الولاية والبلدية فعرفت المادة 157 من قانون الولاية رقم 12/07 ميزانية الولاية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية، وكما هي عقد ترخيص وا دارة يسمح بسير مصالح الولاية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار.²

وطبقا للمادة 176 من قانون البلدية رقم 11/10³ ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وا دارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار." وعليه فإن ميزانية الجماعات المحلية، تتضمن ثلاثة خصائص وهي الطابع التقديري، الطابع الترخيصي، الطابع السنوي.

ومنه فإن ميزانية الجماعات المحلية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والتجهيز، كما تمثل الإطار المالي بالنسبة لعمل الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين،

¹ دنيدي يحي المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 135.

² القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، (ج) رج ج: 12، الصادرة في: 29 فيفري 2012.

³ القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، (ج) رج ج : 37، الصادرة في 03 يوليو (2011).

وتعتمد بصفة خاصة على الموازنة بين الأموال المتوفرة والممكن توفيرها من جهة والأموال اللازمة لضمان أداء هاته الجماعات والإدارات لمهامها من جهة أخرى.

المطلب الثاني : خصائص ومبادئ ميزانية الجماعات المحلية و انواعها

تشكل ميزانية الجماعات المحلية أداة محورية في تنظيم وتسيير الموارد المالية، إذ تسمح بتحديد الإيرادات وتوزيع النفقات بما يخدم متطلبات التنمية المحلية. كما تعكس مدى كفاءة التسيير المالي وقدرة الجماعات المحلية على تحقيق التوازن بين الموارد والحاجات. وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى خصائص ميزانية الجماعات المحلية، ثم مبادئها الأساسية، وأخيرا أنواعها المختلفة.

أولا: خصائص ميزانية الجماعات المحلية

تتسم ميزانية الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الوثائق المالية، والتي تعكس طبيعتها القانونية والإدارية ودورها في تنظيم وتسيير الموارد والنفقات على المستوى المحلي، ويمكن إبراز أهم هذه الخصائص فيما يلي¹:

1 - هي عبارة عن عمل تقديري: إن الأرقام الواردة في ميزانية الجماعات المحلية سواء تعلق الأمر بالإيرادات أو النفقات تعتبر أرقاما تقديرية أو توقعية، في حين أن الأرقام الفعلية لا تظهر إلا بعد التنفيذ الفعلي للميزانية من خلال وثيقة أخرى تسمى الحساب الإداري، والذي يتم إعداده بتاريخ 31 مارس من السنة التي تلي السنة المالية المعنية، وذلك وفقا لأحكام المادة 188 من قانون البلدية والمادة 166 من قانون الولاية.

2 - عمل ترخيصي: يقصد بهذه الخاصية أن ميزانية الجماعات المحلية تعد بمثابة إذن صادر عن الهيئات المنتخبة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لفائدة الهيئات التنفيذية ممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي. غير أن هذا الترخيص لا يكفي وحده لاعتماد الميزانية، إذ يشترط كذلك خضوعها لمصادقة

¹ مكّي احمد، مطبوعة بيداغوجية في مادة المالية المحلية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ماستر في العلوم السياسية ، ب ذ م ، 2023-2024، ص58-57.

سلطة الوصاية، التي تتمثل في الوالي بالنسبة لميزانية البلدية طبقا للمادة 57 من القانون 10-11، والوزير المكلف بالداخلية بالنسبة لميزانية الولاية طبقا للمادة 160 من القانون 07-12 المتعلق بالولاية¹.

3 - هي عملية ذات طابع إداري: حيث تعتبر ميزانية الجماعات المحلية عملا إداريا يصدر عن الهيئات المحلية بهدف ضمان السير الحسن والمستمر للمصالح العمومية المحلية، وذلك من خلال تنظيم الموارد وتخصيص النفقات بما يحقق التوازن المالي والتسيير الفعال.

4 - هي عبارة عن عمل دوري: أي أن ميزانية الجماعات المحلية تعد بشكل سنوي، بحيث تخص سنة مالية واحدة تمتد من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر، سواء تعلق الأمر بالبلدية أو الولاية، وهذا ما تؤكدته المادتان 176 و 157 من قانوني البلدية والولاية. غير أن هذا المبدأ ترد عليه استثناءات، تتمثل في حالة عدم المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، حيث يتم الاستمرار في تحصيل الإيرادات العادية وفق نفس الإجراءات والنسب المعمول بها إلى غاية المصادقة على الميزانية الجديدة، كما يتم صرف النفقات في حدود جزء من اثني عشر (1/12) من اعتمادات السنة السابقة شهريا، وفقا للمادة 185 من قانون البلدية والمادة 167 من قانون الولاية. كما يظهر استثناء آخر يتمثل في فترة التسيير الممتد، حيث يمتد تنفيذ الميزانية إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التصفية ودفع النفقات، وإلى غاية 31 مارس بالنسبة لتحصيل المداخل، وذلك وفقا للمادة 187 من قانون البلدية والمادة 172 من قانون الولاية².

5 - هي عبارة عن عمل علني: ويقصد بذلك أن ميزانية الجماعات المحلية تتميز بالشفافية، حيث يحق لكل دافع للضرائب الاطلاع على كيفية استعمال الموارد المالية المحلية الموجهة لتحقيق المنفعة العامة، إلا أن هذا الطابع العلني لا يمنح للمواطنين حق المشاركة المباشرة في مناقشة الميزانية أو التصويت عليها، بل يقتصر دورهم على المتابعة والرقابة غير المباشرة³.

¹عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس و بلدية الرميطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ببيف التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2008، ص 12.

²بري دلال، الاستقلال المالي للبلدية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2013-2014، ص 41.

³مكي احمد، المرجع السابق، ص 59.

ثانيا: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

ان الإعداد الصحيح للميزانية يقتضي احترام مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار القانوني والتنظيمي لعملية التسيير المالي، وتضمن حسن استخدام الأموال العمومية وفعالية الرقابة عليهما و نذكر منها ما يلي:

1 -مبدأ السنوية: يقوم هذا المبدأ على اعتبار أن الميزانية تعد وتنفذ على أساس سنة مالية واحدة، حيث يتم تحديد الإيرادات والنفقات وتجديدها كل سنة. وتعد مدة السنة فترة مناسبة للتنبؤ بحجم الموارد المالية وتقدير الحاجات من النفقات. كما أن تجاوز هذه المدة من شأنه أن يضعف فعالية الرقابة على الأموال العمومية ويحد من دقة المتابعة المالية¹.

2 -مبدأ وحدة الميزانية: يقضي هذا المبدأ بأن يتم إدراج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، بما يسمح بعرض شامل للميزانية ويسهل الاطلاع على الوضعية المالية للجماعة المحلية. ويساهم هذا المبدأ في تعزيز الشفافية وتمكين الجهات الرقابية من تقييم التوازن المالي بصورة دقيقة وواضحة².

3 -مبدأ التوازن: طبقا لنص المادة 183 من قانون البلدية، لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة، أي أن تتساوى الإيرادات مع النفقات، مع ضرورة إدراج النفقات الإلزامية. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان الاستقرار المالي ومنع تسجيل عجز غير مبرر في الميزانية³.

4-مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف والمحاسب العمومي: حسب المادة 55 من قانون المحاسبة العمومية، تتنافي مهام الأمر بالصرف مع مهام المحاسب العمومي. حيث يتولى الأمر بالصرف مهام ذات طابع إداري تتمثل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات والإيرادات، بينما يقوم المحاسب العمومي بمهام ذات طابع محاسبي تتمثل في تنفيذ العمليات المالية ومراقبتها. ويهدف هذا الفصل إلى تعزيز الرقابة الداخلية وضمان شفافية العمليات المالية وحسن سيرها.

¹عبد الحفيظ عباس، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2011-2012، ص 15

²المادة 183 قانون الجماعات الإقليمية قانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

³قانون 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

ثالثا: أنواع ميزانية الجماعات المحلية

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من ثلاث وثائق أساسية متكاملة، تهدف إلى تنظيم العملية المالية وتوضيح مختلف المراحل المرتبطة بها.

1 - الميزانية الأولية: تعد الميزانية الأولية أول وثيقة مالية يتم إعدادها خلال السنة المالية، حيث توضع قبل بداية السنة وبالضبط قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة لها. وهي وثيقة تقديرية تشمل الإيرادات والنفقات المتوقعة للسنة المالية المقبلة. وتتضمن هذه الميزانية وثائق مرفقة مثل الجدول التلخيصي الذي يوضح توازن الميزانية والجدول الإحصائية الملحق، إضافة إلى عرض أولي للسياسة المالية للجماعة المحلية، مما يسمح بفهم شامل للوضع المالي المتوقع¹.

2 - الميزانية الإضافية: تعد الميزانية الإضافية وثيقة تعديلية وتكميلية للميزانية الأولية، حيث تهدف إلى إدخال التعديلات الضرورية سواء بالزيادة أو النقصان على الإيرادات والنفقات المقدرة مسبقا. كما تتضمن ترحيل نتائج السنة المالية السابقة كما تظهر في الحساب الإداري، مما يجعلها حلقة وصل بين سنتين ماليتين متتاليتين. وتتميز هذه الميزانية بكونها تشمل الاعتمادات الجديدة غير المدرجة في الميزانية الأولية، مما يضمن مرونة أكبر في التسيير المالي².

3 - الحساب الإداري: يمثل الحساب الإداري الوثيقة الختامية للعملية المالية، حيث يعكس حصيلة العمليات المالية التي تم تنفيذها فعليا بعد انتهاء السنة المالية. ويتم إعدادها خلال السنة التي تلي السنة المالية المعنية، عادة في شهر أكتوبر، ويهدف إلى تقديم صورة دقيقة عن الإيرادات والنفقات المنجزة. كما يحدد هذا الحساب نتائج التسيير المالي سواء تمثلت في فائض أو عجز، مما يجعله أداة أساسية لتقييم الأداء المالي للجماعات المحلية³.

¹ نضيرة دوباي، الحكم الراشدي المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص 35.

² عمار مرزوقي، تحضير وتنفيذ ميزانية البلدية المحلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني، ديسمبر 2012، ص 99.

³ لخضر عبيدات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي جامعة الأغواط الجزائر، العدد 02، المجلد 15، ص 86.

المطلب الثالث: اقسام ميزانية الجماعات المحلية

تنقسم ميزانية الجماعات المحلية إلى قسمين رئيسيين هما قسم التسيير العمومي وقسم التجهيز والاستثمار، ولا يجوز أن تخلو الميزانية من أحد هذين القسمين، كما يتفرع كل قسم منهما إلى عناصر فرعية خاصة به¹.

أولاً: النفقات

تمثل النفقات في مختلف المصاريف التي تقوم بها الهيئات العامة وأشخاص القانون العام التابعة للجماعات المحلية أو التابعة للجهة المركزية، بهدف إشباع الحاجات العامة المحلية وتسيير مختلف المصالح العمومية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على مستوى الإقليم المحلي. وتعمل الجماعات المحلية على توزيع نفقاتها بين قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار².

1 - نفقات قسم التسيير العمومي:

وهي النفقات المخصصة لتسيير المصالح التابعة للجماعة المحلية وضمان استمرارية عملها، وتنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هي النفقات الإجبارية، والنفقات الضرورية، والنفقات الاختيارية، حسب درجة إلزاميتها وأهميتها في ضمان سير المرفق العام المحلي³.

2 - نفقات قسم التجهيز والاستثمار:

تتعلق هذه النفقات بمجال الاستثمار وتطوير البنية التحتية، وتشمل الإعانات الممنوحة، وشراء العتاد والمعدات، وإنجاز الأشغال والصيانة. وتنقسم بدورها إلى نفقات حسب الطبيعة ونفقات حسب الوظيفة. فالنفقات حسب الطبيعة هي تلك التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية بشكل مباشر، أو تتعلق

¹ أحمد مكي، المرجع السابق، ص 63.

² زين العابدين جليل، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2012، ص 172.

³ إبراهيم محمد، الجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلديات والية المدية - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 19..19

بالإعانات والهبات، أو تسديد القروض المترتبة على الجماعات المحلية. أما النفقات حسب الوظيفة فهي النفقات المرتبطة ببرامج التجهيز التي تنجز لفائدة الجماعات المحلية أو لحساب الغير مثل الجمعيات والمؤسسات العمومية، وتشمل اقتناء العقارات والعتاد والمعدات، وإنجاز الأشغال الجديدة والتوصيلات الكبرى، إضافة إلى تسديد رأس مال الدين.

ثانيا: الإيرادات

تتعدد مصادر الإيرادات المحلية وتختلف طرق تحصيلها حسب طبيعة الخدمات والمهام التي تضطلع بها الدولة والجماعات المحلية، وذلك بهدف تغطية النفقات العمومية. ويشكل الجزء الأكبر من هذه الإيرادات مداخيل جبائية، إلى جانب مداخيل غير جبائية تشمل عائدات الأملاك والإعانات المختلفة. وتنقسم الإيرادات بدورها إلى إيرادات جبائية وإيرادات غير جبائية، بما يضمن توازن الميزانية المحلية واستمرارية تمويل المرافق العمومية¹.

¹ لشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية - الاعتلال، العجز، و التحكم الجيد في التسيير، دار القصبة للنشر، دت، ص 29.

المبحث الثاني: ماهية تمويل التنمية المحلية

يعد تمويل التنمية المحلية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة السكان، من خلال تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. ويكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة في ظل تزايد متطلبات التنمية وتنوع مجالاتها. وعليه، يتناول هذا المبحث مفهوم التنمية المحلية وأهدافها، ثم مجالاتها المختلفة، وأخيرا مقومات تحقيقها.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

تعد التنمية المحلية من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد لما لها من دور في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، من خلال استغلال الموارد المتاحة وتوجيهها بما يخدم حاجات السكان. كما تمثل أداة أساسية لتحقيق التوازن التنموي وتقليص الفوارق بين المناطق. وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية وأهم أهدافها، من خلال عرض تعريفها ثم إبراز أهدافها الأساسية.

أولاً: تعريف التنمية المحلية

تعددت تعريفاتها و من بين أهم التعريفات نجد:

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية: تعرف على أنها العمليات التي يتم فيها توحيد جهود السكان المحليين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعة و تحقيق تقدم بأقصى قدر ممكن، لتوفر للمواطنين كل متطلباتهم الأساسية وتحقيق الرفاه على المستوى المعيشي من أجل القضاء على الهوة التي قد تكون موجودة بين المناطق، و لا يمكن أن تتم عملية التنمية ما لم تجمع جهود المواطنين وقدرة الحكومة، لتحسين جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية¹.

كما عرفت على أنها عملية التنمية تكون بشكل قاعدي أي بمعنى آخر تبدأ من الأسفل، بحيث تمنح الأولوية لمتطلبات واحتياجات المجتمع المحلي، والتنمية المحلية تكون بالأساس على المشاركة المختلف للموارد المحلية، وكل ذلك بهدف تحسين مستويات العيش والاندماج، وتعتمد على إدماج كل موارد مجتمع محلي

¹مقران وائل — مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 17، العدد 01، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2025، ص135.

باعتبار هذه الموارد والمؤهلات والإمكانيات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير، وضمان استمراريته مع إدماج الإنسان المحلي في هذه العملية التنموية.¹

تعرف على أنها العملية التي بواسطتها يتم تحقيق التعاون المتكامل والفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات المحلية، لرفع من مستويات التجمعات المحلية والوحدات الاقتصادية والاجتماعية، والاتفاقيات والحضارية من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة و لأهمية موضوع التنمية وجد اهتمام كبير من طرف الباحثين والدارسين، وقد وجدت العديد من التعريفات حيث تقف هذه العملية على نقطتين أساسيتين هما إشراك المواطنين المحليين في العملية لتحسين المستوى المعيشي، وكذا متطلباتهم المختلفة من الخدمات التي تساعد في العملية التنموية، كما يجب تشجيع المبادرة والمساعدات المختلفة التي تكون بين أفراد المجتمع.²

لا يوجد تعريف ثابت حول هذا المفهوم، ولكن يمكن استنتاج مجموعة العناصر التي يتركز عليها التعريف:

- الاعتماد على العنصر البشري باعتباره مورد ثمين
- إستغلال الموارد المحلية في عملية التنمية.
- اعتبارها عملية وليست مجرد حالة.

و يمكن القول أن عملية التنمية المحلية تكون بالأساس على إشراك المورد البشري باعتباره العنصر الأساسي والفعال في عملية التنمية بالإضافة إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وفي حالة إهمال العنصر البشري في هذه العملية قد يحدث فشل في عملية التنمية، كون أن العصر البشري هو الأدرى باحتياجات منطقته وما يساعدها في تحسين المستوى المعيشي بالإضافة إلى مختلف المجالات.

¹الحاج احمد محمد الأمين وآخرون، ورقة بعنوان الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق التنمية، ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، 2007، ص09.

²عبد القادر عكوش، التنظيم في المؤسسة الإدارية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2006، ص54.

ثانيا: اهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى معالجة مظاهر التخلف والتفكك الاجتماعي والاقتصادي، والعمل على رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال توفير ظروف حياة كريمة، وتمكينهم من الاستفادة المثلى من الموارد والإمكانات المتاحة في إطار تنظيم الجهود الجماعية وتوجيهها نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. كما تهدف إلى إحداث تغيير مقصود في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يضمن تحسين نوعية الحياة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وتختلف تصنيفات أهداف التنمية المحلية باختلاف الرؤى الفكرية، إلا أنه يمكن حصرها في أهداف مادية مرتبطة بتحقيق الإنجاز وأهداف معنوية ترتبط أساسا بالإنسان باعتباره محور العملية التنموية، ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي¹:

01-إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: يعد إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الهدف الجوهرى الذي تسعى إليه التنمية المحلية، إذ لا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تدخل الدولة لضمان التوزيع العادل للخدمات العمومية الأساسية. ويشمل ذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية، إضافة إلى خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والطرق والاتصالات. ويساهم تحقيق هذا الهدف في تحسين ظروف العيش والحد من ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، مما يعزز التوازن التنموي بين مختلف المناطق².

02-تحقيق الذات وتعزيز الانتماء: يهدف هذا البعد إلى تمكين الفرد من تحقيق ذاته داخل المجتمع المحلي من خلال منحه الفرص التي تسمح له بالمشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما يساهم في تعزيز شعور الانتماء والولاء للجماعة والمجتمع، من خلال الاعتراف بدور الفرد وتقدير مساهماته. ويؤدي ذلك إلى بناء علاقة إيجابية بين المواطن والمؤسسات المحلية، تقوم على الاحترام المتبادل والاعتراف بالحقوق والواجبات، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويقوي الروابط المجتمعية³.

¹ بونقاب حمزة ، زياني فارس، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية برج بوعرييج خلال الفترة 2016-2020، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعرييج، الجزائر، 2020-2021، ص16.

² نائل عبد الحفيظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس - النظريات - التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2010، ص 122.

³ علي إبراهيم سالم، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991، ص110.

03-تقليص الفوارق الاجتماعية: تسعى التنمية المحلية إلى الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الدخل والثروة. إذ إن استمرار هذه الفوارق يؤدي إلى ظهور طبقات اجتماعية غير متوازنة ويضعف التماسك الاجتماعي. ومن ثم فإن تقليص هذه الفوارق يعد هدفا محوريا يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقوية المشاركة المجتمعية في عملية التنمية، إضافة إلى الحد من السلوكيات الاستهلاكية المفرطة التي قد تؤثر سلبا على التوازن الاقتصادي العام¹.

04 -بناء الأساس المادي للتنمية: يتمثل هذا الهدف في إنشاء وتطوير البنية التحتية والهيكل الإنتاجي الذي تقوم عليه العملية التنموية، باعتباره القاعدة الأساسية لأي تقدم اقتصادي واجتماعي. ويشمل ذلك دعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والخدمات، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إدماج الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ويساهم ذلك في تعزيز القدرة الإنتاجية للمجتمع المحلي وتوسيع مصادر الدخل، مما ينعكس إيجابا على التنمية الشاملة².

05 -زيادة الدخل المحلي: يعد استثمار الموارد المحلية البشرية والمادية والمالية أحد أهم الوسائل لزيادة الدخل المحلي، من خلال تفعيل الطاقات المتاحة وتوجيهها نحو مشاريع تنموية فعالة. ويساعد ارتفاع الدخل المحلي في تمويل مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة، مما يعزز الدورة الاقتصادية المحلية. كما يرتبط مستوى الدخل بمدى توفر الكفاءات ورؤوس الأموال، وهو ما يجعل تنمية الموارد البشرية عاملا أساسيا في تحقيق هذا الهدف.

06 -تحسين مستوى المعيشة: يعتبر رفع مستوى المعيشة من الأهداف الأساسية للتنمية المحلية، حيث يسعى إلى تحسين ظروف الحياة لجميع أفراد المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية. ويؤدي تحسين الدخل القومي والمحلي إلى رفع القدرة الشرائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة. كما يرتبط هذا الهدف بمدى قدرة

¹محمد باخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية- دراسة ميدانية لولاية تلمسان، - مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، 2004-2005، ص40.

²فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط 1، 2015، ص39.

السياسات التنموية على تحقيق التوازن بين النمو السكاني والإمكانيات الاقتصادية المتاحة، بما يضمن تحقيق رفاه اجتماعي شامل ومستدام¹.

المطلب الثاني : مجالات التنمية المحلية

تتعدد مجالات التنمية المحلية وتتنوع بتنوع الأبعاد التي تشملها عملية التنمية الشاملة، حيث تركز على مجموعة من المحاور الأساسية التي تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد وتعزيز فعالية الإقليم في مختلف الجوانب، ومن أبرز هذه المجالات ما يلي²:

1- التنمية الاقتصادية: تسعى التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي إلى تحقيق الرفاه المادي للأفراد من خلال رفع مستوى الدخل وتحسين الظروف المعيشية. كما تهدف إلى وضع مخططات تنموية شاملة تعمل على تطوير الوضع الاقتصادي للوحدات المحلية، سواء في المجال الصناعي أو الزراعي أو من خلال تحسين المنشآت القاعدية. ويسمح ذلك بخلق توازن اقتصادي داخل الإقليم يضمن توفير منتجات وخدمات تلبي حاجات السكان. وتقوم التنمية الاقتصادية على أسس علمية ومنهجية دقيقة تهدف إلى تحقيق النمو المستدام وتعزيز الرخاء المادي للمجتمع.

2- التنمية الاجتماعية: يُعنى هذا المجال بتنمية البعد الاجتماعي للأفراد داخل الإقليم، حيث يركز على الإنسان باعتباره محور العملية التنموية. ويقوم على تعزيز مشاركة الأفراد في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية، بما يضمن إشراكهم الفعلي في تحسين ظروفهم المعيشية. كما يهتم هذا النوع من التنمية بتقوية الثقة في فعالية السياسات الاجتماعية، ويشمل ذلك تحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي، وهو ما يعكس الاستثمار في تنمية الموارد البشرية باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية³.

¹ بونقاب حمزة ، زياتي فارس، المرجع السابق، ص18.

² بن يوسف خلف الله، اصلاح نظام التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية ، المجلد02، العدد 01، جامعة ام البواقي، الجزائر ، 2020، ص16.

³ موسى بن منصور، عبد الفتاح اللوي، بدائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ن جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ن 2002، ص123.

3- التنمية السياسية: تهدف التنمية السياسية إلى تطوير النظام السياسي القائم بما يتماشى مع التغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البيئة المجتمعية والدولية. كما تسعى إلى تعزيز استقرار النظام السياسي من خلال تحسين آليات المشاركة الشعبية وتوسيع نطاقها، بما يضمن تمثيل المواطنين في مختلف مستويات اتخاذ القرار، سواء عبر الانتخابات أو اختيار ممثليهم في المجالس المحلية والتشريعية. وتعد المشاركة السياسية عنصرا أساسيا في دعم مسار التنمية السياسية وتعزيز الشرعية والاستقرار داخل الدولة.

4- التنمية الإدارية: ترتبط التنمية الإدارية بوجود قيادة فعالة قادرة على تنشيط الأداء التنظيمي داخل المؤسسات، من خلال تعزيز روح العمل الجماعي وترسيخ قيم التعاون والتكامل بين العاملين. كما تهدف إلى تطوير القدرات البشرية داخل الإدارة من خلال رفع مستوى الكفاءة والفعالية، وتحسين المهارات الإدارية في التعامل مع المشكلات واتخاذ القرارات. وتسهم التنمية الإدارية في تحسين الأداء المؤسسي وتطوير السلوك التنظيمي بما يحقق الأهداف العامة للتنمية الشاملة، وخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية

تتمثل مقومات التنمية المحلية فيما يلي : ²

1- المقومات المالية: يعد العنصر المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، إذ يرتبط نجاح الجماعات المحلية في أداء مهامها والقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها، خاصة ما يتعلق بتوفير الخدمات للمواطنين، بمدى توفر الموارد المالية الكافية. فكلما ارتفع حجم الموارد المالية للجماعات المحلية، كلما تمكنت من ممارسة اختصاصاتها بكفاءة أكبر وبدرجة أعلى من الاستقلالية، دون الاعتماد المفرط على الإعانات المقدمة من الحكومة المركزية. كما أن حسن استغلال هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية محلية فعالة تتولى تنظيم حركة الأموال وفق أسس علمية دقيقة، وذلك من خلال التخطيط المالي المحكم، والرقابة المالية المستمرة، إضافة إلى اعتماد نظام محاسبي فعال، وتنظيم دقيق للمعلومات، والقيام بالتحليل المالي السليم، وإعداد موازنات محلية تعكس بدقة الوضع المالي الحقيقي وتدعم اتخاذ القرار الرشيد³.

¹ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر - واقع وآفاق - ن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص19.

² بن يوسف خلف الله، المرجع السابق، ص18.

³ بونقاب حمزة، زباني فارس، المرجع السابق، ص18.

2- المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر العملية التنموية، بل يمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية المحلية، إذ يقع على عاتقه دور التفكير في كيفية استغلال الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة، كما يتولى مهمة إدارة التمويل اللازم لإنجاز المشاريع التنموية، إضافة إلى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها بشكل مستمر. ولا يقتصر دوره على التنفيذ فقط، بل يمتد إلى مواجهة المشكلات التي قد تظهر أثناء سير المشاريع، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. ويمكن إبراز دور العنصر البشري في التنمية المحلية من خلال زاويتين أساسيتين؛ الأولى باعتباره غاية التنمية، حيث إن الهدف النهائي منها هو تحسين مستوى حياة الإنسان، والثانية باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية، من خلال مساهمته المباشرة في التخطيط والتنفيذ والتقييم¹.

3- المقومات التنظيمية: تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام إداري خاص بالجماعات المحلية، يعمل إلى جانب الإدارة المركزية، ويختص بتسيير وإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون العامة على المستوى المحلي. ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، من بينها اختلاف المصالح المحلية عن المصالح الوطنية العامة، مما يستوجب وجود هياكل قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أكثر مرونة وفعالية، إضافة إلى إنشاء جماعات محلية منتخبة تتولى تنفيذ هذه المصالح وفق مبدأ اللامركزية، مع بقاء إشراف الدولة ممثلاً في الحكومة المركزية لضمان انسجام السياسات العامة ومراقبة سير هذه الهيئات بما يحقق التوازن بين الاستقلالية المحلية والرقابة المركزية².

¹ علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 29.

² محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 22.

المبحث الثالث: العلاقة بين ميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية

تمثل ميزانية الجماعات المحلية الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المحلية، حيث تساهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تلبية مختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما تعكس مدى قدرة الجماعات المحلية على تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات بما يخدم الأهداف التنموية المسطرة. ويتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب تتمثل في مصادر التمويل الميزاني ودورها في دعم التنمية، ثم دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، وأخيرا آليات تحسين فعالية ميزانية الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية.

المطلب الأول : مصادر تمويل الميزانية ودورها في دعم التنمية

المصادر المالية من أهم الوسائل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، إذ تمثل الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها وتمويل مشاريعها التنموية. وتنقسم هذه الوسائل إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، حيث تهدف في مجملها إلى تدعيم القدرة المالية للجماعات المحلية سواء من خلال زيادة الموارد أو ترشيد النفقات العمومية.

أولاً: مصادر التمويل الداخلية

تتمثل مصادر التمويل الداخلية في مختلف الموارد الجبائية التي تحصل عليها الجماعات المحلية، سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى بعض الإيرادات الذاتية.

1- الضرائب المباشرة تعد الضرائب المباشرة من أهم مصادر التمويل المحلي، وتشمل مجموعة من الرسوم والضرائب التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ومن أبرزها:

أ- رسم التطهير: يعد رسم التطهير من الرسوم المحلية الهامة، ويستند إلى أحكام المادة 263 من قانون 90-36 المؤرخ في 01 جانفي 1994 المتضمن التشريع الجبائي. ويُفرض هذا الرسم بهدف تمويل خدمات النظافة والتطهير على مستوى الجماعات المحلية، بما يساهم في تحسين الإطار المعيشي للسكان وضمان بيئة نظيفة¹.

¹ المادة 263 وزارة المالية قانون 90-36 المؤرخ في 01 جانفي 1994، المتضمن الضرائب المباشرة و الرسوم المثالية.

ب-الرسم على النشاط المهني: يُطبق هذا الرسم على الأشخاص الذين يمارسون أنشطة مهنية أو تجارية أو حرفية بشكل دائم داخل التراب الوطني، مثل الأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرهم. ويُعد هذا الرسم سنويا ويُحتسب على أساس رقم الأعمال المحقق، ويهدف إلى دعم ميزانية الجماعات المحلية وتمويل الخدمات العمومية¹.

ج-الدفع الجزائي: يُعتبر الدفع الجزائي من الضرائب المباشرة المفروضة على الأجور والمرتبات والتعويضات التي تمنح للعمال من طرف المؤسسات والأشخاص الخاضعين للنظام الضريبي. ويُقتطع هذا الرسم من مصدره، حيث يطبق على الأجور والعلاوات والمزايا المختلفة، ويتم توزيعه بين الدولة والولاية والبلدية، مما يشكل موردا ماليا مهما للجماعات المحلية².

د-الرسم العقاري: يُفرض الرسم العقاري على الأملاك المبنية وغير المبنية، حيث يشمل المباني السكنية والتجارية والمنشآت المختلفة، مع إعفاء بعض الأملاك التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. ويحدد معدل هذا الرسم حسب طبيعة العقار ومساحته، ويتراوح عادة بين 5% و10%. أما العقارات غير المبنية فتشمل الأراضي الفلاحية والمناجم وغيرها، ويتم احتساب الرسم بناء على قيمة محددة وفق القوانين الجبائية المعمول بها، ويسدد في آجال قانونية محددة.

2- الضرائب والرسوم غير المباشرة تعد الضرائب غير المباشرة من المصادر المهمة لتمويل الجماعات المحلية، حيث تفرض على الاستهلاك والخدمات، ومن أبرزها الرسم على الذبائح، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الإقامة، والرسم على الزيوت والشحوم والإطارات المطاطية.

أ- الرسم على الذبائح: هو رسم غير مباشر تستفيد منه البلديات التي تحتوي على مذابح، ويُفرض على عمليات الذبح باعتبارها نشاطا استهلاكيا، مما يجعله مرتبطا بالاستهلاك المحلي ويشكل موردا ماليا إضافيا للجماعات المحلية³.

¹المادة 231 قانون 90-36 نفس المرجع.

²خنفري، خيضر، المرجع السابق، ص109.

³المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2021، المادة 42-1، الجزائر، 2021، ص13.

ب- الرسم على القيمة المضافة: يُطبق هذا الرسم على عمليات البيع والأشغال العقارية والخدمات، ويشمل العمليات المتعلقة بالأموال المنقولة والعقارية وتقديم الخدمات. ويُعد من أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.

ج- إيرادات الأملاك العمومية للجماعات المحلية: تتكون هذه الإيرادات من العائدات الناتجة عن استغلال الأملاك العمومية التابعة للجماعات المحلية، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، مثل مداخيل الإيجار، وفوائد الودائع البنكية، وأرباح الأسهم والسندات، إضافة إلى العائدات الناتجة عن استغلال المشاريع المحلية¹.

د- التمويل الذاتي: يتمثل التمويل الذاتي في اقتطاع نسبة من إيرادات التسيير لتوجيهها نحو تمويل مشاريع الاستثمار والتجهيز، وتقدر هذه النسبة عادة بين 10% و 20% من إجمالي الإيرادات. ويعتبر هذا النوع من التمويل مؤشرا على قدرة الجماعات المحلية على الاعتماد على مواردها الذاتية في تمويل التنمية.

ورغم تنوع هذه المصادر، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة في بعض البلديات التي تفتقر إلى موارد جبائية كافية أو لا تتوفر فيها بعض الأنشطة الاقتصادية مثل المذابح أو المشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى ضعف في المداخيل المالية. كما أن جزءا من هذه الموارد يتم تحويله إلى مستويات أخرى مثل الدولة أو الولاية أو صناديق التضامن، وهو ما يقلل من حصة الجماعات المحلية في التمويل المباشر، ويؤثر على قدرتها في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية بشكل مستقل².

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

تلجأ الجماعات المحلية إلى مصادر التمويل الخارجية في حالة عدم كفاية مواردها الذاتية لتغطية نفقاتها، وتعد هذه المصادر مكملات للموارد الداخلية وليست بديلة عنها، ومنها نذكر ما يلي:

¹وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، المادة 282 مرجع سابق ذكره، ص 94.

²ج د ش، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ابريل سنة 2010، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات، المادة الأولى، الجريدة الرسمية، العدد 34، ص 17.

أ-الإعانات: تمنح الإعانات من طرف الولاية أو الدولة بهدف تمويل مشاريع التنمية أو تغطية النفقات الضرورية، ويتم ذلك بناء على طلب رسمي مرفق بملف يثبت الحاجة إلى التمويل. وتلعب هذه الإعانات دورا مهما في تقليص الفوارق بين البلديات من حيث الموارد المالية، وتعزيز مبدأ التضامن المالي¹.

ب-القروض: تسمح القوانين للجماعات المحلية باللجوء إلى القروض من البنوك أو السوق المالية أو من هيئات عمومية، بهدف تمويل مشاريع استثمارية. غير أن هذا النوع من التمويل يتطلب حذرا في التسيير، حتى لا تتحول الديون إلى عبء دائم على ميزانية الجماعات المحلية، مع ضرورة توجيه القروض نحو مشاريع منتجة قادرة على تحقيق عائدات تغطي قيمتها.

ج- الهبات والوصايا : تتمثل في التبرعات المقدمة من الأفراد أو المؤسسات، وتخضع لموافقة المجلس الشعبي المحلي. وتعتبر هذه الموارد غير منتظمة وغير دائمة، مما يجعلها غير أساسية في تمويل التنمية المحلية، لكنها قد تساهم في دعم بعض المشاريع في حالات محدودة².

د- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يعد هذا الصندوق آلية مهمة للتضامن المالي بين الجماعات المحلية، حيث يقدم مساعدات مالية للبلديات التي تعاني من عجز في ميزانيتها، سواء في تغطية نفقات التسيير أو تمويل مشاريع التنمية. ويهدف هذا الصندوق إلى تقليص الفوارق بين البلديات وتحقيق نوع من التوازن المالي، غير أن تدخلاته غالبا ما تكون جزئية وليست شاملة، مما يستدعي تعزيز دوره لضمان استقلالية مالية أكبر للجماعات المحلية³.

المطلب الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية

تعد ميزانية الجماعات المحلية الأداة المالية الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل مختلف برامج ومشاريع التنمية المحلية، حيث تمثل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتم من خلاله تقدير الموارد وتوزيع النفقات وفق أولويات تنموية محددة على المستوى المحلي. وترجم هذه الميزانية التوجهات العامة للدولة في

¹ بقليل نور الدين ، البات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2018-2019، ص129.

² بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية -حالة الجزائر- د م ، العدد 8، د ذ س ، ص155.

³ بنوقاب حمزة، زياني فارس، المرجع السابق، ص34.

مجال التنمية إلى مشاريع ميدانية ملموسة، من خلال توجيه الاعتمادات المالية نحو القطاعات الحيوية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين، مثل البنية التحتية، الطرقات، الإنارة العمومية، الصحة، التربية، والنظافة العمومية¹.

كما تلعب ميزانية الجماعات المحلية دورا محوريا في تجسيد مبدأ اللامركزية المالية، من خلال منح البلديات والولايات هامشا من الاستقلالية في تسيير مواردها المالية وتحديد أولويات الإنفاق بما يتماشى مع خصوصيات كل منطقة واحتياجات سكانها. ويؤدي هذا التوجه إلى تحسين فعالية الإنفاق العمومي، وتقليص التبعية للإدارة المركزية، مما يسمح بتسريع اتخاذ القرار وتحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين².

ومن جهة أخرى، تساهم الميزانية في ضمان استمرارية المشاريع التنموية من خلال تخصيص اعتمادات مالية سنوية تغطي مختلف مراحل المشروع، بدءا من الدراسات التقنية والتخطيط، مروراً بمرحلة الإنجاز، وصولاً إلى المتابعة والصيانة. كما تسمح بإعادة توزيع الموارد المالية وفق المستجدات والأولويات الطارئة، مما يمنحها مرونة في التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجماعات المحلية.

وتعمل ميزانية الجماعات المحلية أيضا على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية التي تساهم في خلق مناصب الشغل وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، إضافة إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان. كما تلعب دورا مهما في تقليص الفوارق التنموية بين المناطق، من خلال توجيه موارد إضافية نحو البلديات الأقل حظا في التنمية، بما يحقق نوعا من العدالة الإقليمية والتوازن التنموي.

كما تساهم الميزانية في تعزيز الحوكمة المحلية من خلال فرض آليات للرقابة المالية والمحاسبية، تضمن شفافية تسيير الموارد العمومية وترشيد الإنفاق، وتحد من مظاهر سوء التسيير والهدر المالي. ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الثقة بين المواطن والإدارة المحلية، وتحسين صورة المؤسسات العمومية³.

¹ نعيمة فهم، الصادق الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2020، ص 208.

² بوخاري عبد الحميد، زرقون محمد، إدارة و تمويل التنمية المحلية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية : الواقع والتحديات، جامعة البليدة، 2010، ص 50.

³ نعيمة فهم، الصادق الأسود، المرجع السابق ص 209.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن فعالية ميزانية الجماعات المحلية ترتبط بمدى كفاءة إعدادها وتنفيذها، وبقدرة المسؤولين المحليين على تعبئة الموارد المالية وتحسين التحصيل الجبائي، إلى جانب ترشيد النفقات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأولوية التنموية. وبالتالي فإن الميزانية لا تمثل مجرد وثيقة مالية، بل تعد أداة استراتيجية أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة.

المطلب الثالث: آليات تحسين فعالية ميزانية الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية

تتطلب عملية تحقيق التنمية المحلية الفعالة تحسين طرق تسيير ميزانية الجماعات المحلية وتطوير آليات استخدامها، بما يسمح برفع كفاءة الإنفاق العمومي وضمان توجيه الموارد المالية نحو المشاريع ذات الأولوية، وتعزيز القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أهم الآليات التي تساهم في تحسين فعالية ميزانية الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية كما يلي¹:

- تحسين أساليب إعداد وتنفيذ الميزانية من خلال اعتماد التخطيط المالي المبني على تشخيص دقيق للاحتياجات المحلية وترتيب الأولويات التنموية، وربط الاعتمادات المالية بالأهداف المسطرة مسبقاً، بما يضمن الانتقال من منطق التسيير التقليدي إلى منطق الميزانية الموجهة بالأداء، وهو ما يسمح بعقلنة الإنفاق العمومي وتحقيق مردودية أفضل للموارد المالية .
- تعزيز الرقابة المالية والمحاسبية عبر تفعيل آليات الرقابة الداخلية والخارجية على مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية، بما يضمن احترام القوانين والإجراءات المالية، ويحد من الاختلالات وسوء التسيير، كما يساهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في تسيير المال العام وتعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن .
- إدماج الرقمنة في تسيير الميزانية من خلال اعتماد أنظمة معلومات مالية حديثة تسمح بمتابعة دقيقة وفورية لحركة الإيرادات والنفقات، وتسهيل عمليات التحصيل الجبائي وإعداد التقارير المالية، إضافة إلى دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، مما يرفع من سرعة وفعالية التسيير المالي ويقلل من الأخطاء الإدارية .

¹عبد الباقي محمد، قراش نسرين، شربالي عمر، اليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية ، الملتقى الوطني اليات تمكين المنازعات العملية عن تحقيق التنمية المحلية العامة في الجزائر، جامعة الخلفة ، الجزائر ، 2023، ص56-85.

- دعم اللامركزية المالية من خلال منح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار المالي وتحديد أولويات الإنفاق حسب خصوصيات كل منطقة، وهو ما يعزز استقلالية التسيير المحلي ويجعل الميزانية أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وأكثر قدرة على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق .
- تحسين التحصيل الجبائي المحلي عبر توسيع الوعاء الضريبي وإدماج الأنشطة غير المصرح بها، وتحديث آليات الجباية باستخدام الوسائل الرقمية، مع مكافحة التهرب الضريبي والحد من الاقتصاد غير الرسمي، بما يساهم في رفع حجم الموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على التحويلات الخارجية .
- تنمية واستثمار الكفاءات البشرية المكلفة بتسيير الميزانية من خلال برامج التكوين المستمر في مجالات المالية العامة، والمحاسبة العمومية، والتسيير الحديث، بما يضمن تحسين جودة إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية، ويعزز القدرة على اتخاذ قرارات مالية فعالة وذات مردودية تنموية عالية¹ .

¹عبد المجيد سلامة ، البات تحسين دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 02، العدد07، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2017، ص664.

خلاصة الفصل الأول :

يُخلص هذا الفصل إلى أن ميزانية الجماعات المحلية تعد الأداة المالية الأساسية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تجسيد سياساتها التنموية على المستوى المحلي، من خلال تعبئة الموارد وتوجيهها نحو تلبية احتياجات السكان.

كما تبين أن تمويل التنمية المحلية يقوم على مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية التي تهدف إلى دعم المشاريع التنموية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل الإقليم. وقد أظهرت الدراسة أن فعالية التنمية المحلية ترتبط بشكل وثيق بمدى كفاءة إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية وحسن استغلال مواردها.

كما اتضح أن العلاقة بين ميزانية الجماعات المحلية وتمويل التنمية المحلية علاقة تكاملية، حيث تمثل الميزانية الإطار المالي الذي يضمن استمرارية التمويل. وفي المقابل، يساهم التمويل المتنوع في تعزيز قدرة الجماعات المحلية على تنفيذ مشاريعها التنموية. وعليه فإن تحسين إدارة الميزانية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة.

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بدور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، سواء على المستوى المحلي، العربي، أو الدولي. ويتيح هذا الاستعراض فهم الاتجاهات البحثية المختلفة، والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحديد الفجوات البحثية التي يمكن أن تسدها الدراسة الحالية، كما يوضح الفصل الأساليب والمنهجيات المتبعة في هذه الدراسات وأدوات جمع البيانات المستخدمة فيها، مما يساعد على تقييم مدى تطبيق النتائج على السياق الجزائري.

يتناول الفصل الدراسات المحلية التي ركزت على البلديات الجزائرية وتجاربها في تعبئة الموارد المالية، ثم يستعرض الدراسات العربية التي سلطت الضوء على التجارب المماثلة في دول عربية مختلفة. وفي النهاية، يعرض الفصل الدراسات الأجنبية التي تحلل تجارب تمويل الحكومات المحلية حول العالم وأثرها على التنمية المحلية. ويسهم هذا الفصل في بناء إطار معرفي متكامل يهيئ القارئ لفهم موضوع الدراسة الحالية ومقارنتها مع التجارب السابقة.

المبحث الأول : الدراسات المحلية

تشكل الدراسات المحلية حول ميزانية الجماعات المحلية إطاراً أساسياً لفهم العلاقة بين التمويل المحلي والتنمية على مستوى البلديات. تهدف هذه الدراسات إلى تحليل كيفية توظيف الموارد المالية في دعم المشاريع التنموية وتحسين الخدمات العامة للمواطنين. كما تبرز الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق الاستدامة المالية والاستقلالية في اتخاذ القرارات التنموية، ويساعد هذا الاستعراض على تقديم رؤية شاملة للواقع المالي للجماعات المحلية، وتحديد الفجوات البحثية التي يمكن أن تعالجها الدراسة الحالية. و من اهم هذه الدراسات نذكر الآتي:

1- عبد المجيد موزارين – فاطمة الزهراء عيدوني – أمينة بشير (2025) بعنوان قيم مساهمة الجباية المحلية في تمويل تنمية الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية تلمسان من 2020 إلى 2022، مجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 51، العدد 02، الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة الجباية المحلية كأحد مصادر إيرادات ميزانية الجماعات المحلية في تمويل الأنشطة التنموية داخل بلدية تلمسان خلال السنوات 2020 – 2022، وذلك في إطار التحديات المالية التي تواجه المحلية في ظل تراجع موارد الدولة المركزية. اعتمد الباحثون في منهجهم على التحليل الوصفي والبيانات المالية الرسمية لميزانية البلدية، مع تصنيف مصادر الإيرادات وفقاً للأصل القانوني والاقتصادي، كما استخدموا الجداول الإحصائية لتبيان تطور الجباية المحلية عبر السنوات موضوع الدراسة. كشفت النتائج أن الجباية المحلية تشكل أحد المصادر الرئيسية للإيرادات المحلية، لكنها لا تزال غير كافية وحدها لتغطية حاجيات التنمية بالموازاة مع الاعتماد الكبير على التحويلات المركزية، مما يقلل من قدرة الجماعة على التخطيط الاستراتيجي للمشاريع التنموية. كما تبين أن ضعف القاعدة الجبائية المحلية وقلة الوعي لدى المكلفين بالواجبات المحلية يزيد من تقلب الموارد وتراجعها في بعض الفصول. أظهرت الدراسة أيضاً أن هناك تفاوتاً في تجميع الموارد الجبائية بين السنوات، ما يؤثر على الاستقرار المالي للجماعة ويحد من تنفيذ المشاريع التنموية بانتظام. أوصت الدراسة بضرورة تحديث وتوسيع القواعد الجبائية المحلية، وتقوية الأطر القانونية والتقنية لتحصيل الضرائب والرسوم، إضافة إلى بناء قدرات الموظفين المكلفين بالجباية. كما أوصت بزيادة مشاركة السكان في عمليات التخطيط المالي لتعزيز شرعية القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. أخيراً، أشارت الدراسة إلى أهمية تطوير الشراكات مع القطاع الخاص لخلق موارد تمويلية جديدة ومستدامة.

2-دراسة صيد مريم، زيرق سوسن (2025) بعنوان “تقييم فعالية الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة بلدية حمادي كرومة”، مجلة دفاتر بودكس، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، سنة 2025. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فعالية الإيرادات الجبائية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ومدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي للبلديات، وذلك من خلال دراسة حالة بلدية حمادي كرومة بولاية سكيكدة خلال الفترة 2020-2024. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية للبلدية ومقارنة تطور الإيرادات الجبائية مع النفقات العمومية. كما اعتمد الباحثان على الوثائق المالية والتقارير الإدارية كأداة أساسية لجمع البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة أن البلدية تعتمد بدرجة كبيرة على بعض الموارد الجبائية خاصة الرسم على المنتجات البترولية، وهو ما يكشف ضعف تنوع الموارد المالية المحلية. كما تبين أن ضعف تنوع الموارد يحد من قدرة البلدية على تمويل المشاريع التنموية المحلية. وأكدت الدراسة أن تعزيز الجباية المحلية وتنويع مصادر الإيرادات يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الجبائي المحلي وتحسين آليات التحصيل الجبائي.

3-دراسة بن السيليت أحمد (2025) بعنوان “دور حوكمة ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية – عينة من بلديات ولاية المسيلة أمودجا”، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، الجزائر، سنة 2025. هدفت الدراسة إلى قياس مدى مساهمة حوكمة ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية من خلال التركيز على أبعاد الشفافية والمساءلة وكفاءة إدارة الموارد المالية داخل البلديات. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام المنهج الإحصائي لدراسة العلاقة بين الحوكمة المالية والتنمية المحلية. وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من موظفي البلديات محل الدراسة. أظهرت النتائج أن الشفافية والمساءلة والامتثال للقوانين لها تأثير معنوي في تحسين إدارة الميزانية المحلية وتحقيق التنمية المحلية. كما بينت النتائج أن الإدارة الرشيدة للموارد المالية تسهم في زيادة كفاءة تنفيذ المشاريع التنموية داخل البلديات. في المقابل تبين أن ضعف المشاركة المحلية وعدم تقدير المخاطر المالية يقلل من فعالية الحوكمة المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز مبادئ الحوكمة في إدارة ميزانية الجماعات المحلية من أجل تحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة.

4- دراسة مقران وائل، سويقات عبد الرزاق (2025) بعنوان “مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية”، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، سنة 2025. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية مصادر تمويل الجماعات المحلية في تغطية احتياجاتها الإدارية والاقتصادية وتحقيق التنمية

المحلية داخل البلديات. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الإطار النظري للتمويل المحلي وتحليل مختلف الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق القانونية والتقارير المالية المرتبطة بميزانيات الجماعات المحلية. توصلت النتائج إلى أن نجاح التنمية المحلية يرتبط بشكل مباشر بقدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها المالية الداخلية والخارجية. كما أظهرت الدراسة أن الإعانات الحكومية وصندوق التضامن للجماعات المحلية يلعبان دوراً مهماً في تمويل المشاريع التنموية. إلا أن الاعتماد المفرط على الدعم المركزي يحد من استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ القرار التنموي. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الموارد الذاتية للجماعات المحلية وتحسين تسيير ميزانياتها لتحقيق تنمية محلية فعالة.

5-دراسة فرقاني محمد أمين، ديب كمال (2025) بعنوان “دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة بلدية المدية مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 19، العدد 01 الجزائر، سنة 2025. هدفت الدراسة إلى تحليل دور البلدية باعتبارها الوحدة الأساسية للجماعات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية وتحسين المستوى المعيشي للسكان. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين الموارد المالية المتاحة للبلدية وحجم المشاريع التنموية المنجزة. كما تم الاعتماد على تحليل الوثائق المالية للبلدية والبرامج التنموية المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن نجاح المشاريع التنموية المحلية يعتمد بدرجة كبيرة على حجم الموارد المالية المتاحة للبلدية. كما تبين أن أي تراجع في الموارد المالية يؤدي مباشرة إلى انخفاض حجم المشاريع التنموية الموجهة للسكان. وأكدت الدراسة أن البلدية تمثل الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية المحلية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. وأوصت بضرورة تعزيز الموارد المالية المحلية وتطوير آليات التخطيط المالي للبلديات.

6-دراسة بن حليلة دلال، بومعد سمية (2024) بعنوان “نحو تعزيز استخدام موارد الجباية المحلية كآلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة بلديتي البيرين ومفتاح”، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، الجزائر، سنة 2024. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الجباية المحلية كمصدر أساسي لتمويل ميزانيات الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الإيرادات الجبائية لبلديتي البيرين ومفتاح خلال الفترة 2019-2021. كما استخدمت الوثائق المالية والإحصاءات المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج وجود تفاوت كبير في الإيرادات الجبائية بين البلديات نتيجة اختلاف النشاط الاقتصادي والقاعدة الضريبية. كما تبين أن البلديات ذات النشاط الاقتصادي

المرتفع تحقق موارد مالية أكبر تمكنها من تنفيذ مشاريع تنمية أكثر. وأكدت الدراسة أن ضعف النشاط الاقتصادي يؤدي إلى محدودية الموارد المالية المحلية. وأوصت بضرورة تنمية النشاط الاقتصادي المحلي وتوسيع الوعاء الضريبي لتعزيز تمويل التنمية المحلية.

7-دراسة بودريوة أمينة (2023) بعنوان "تقييم دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة بلدية حسين داي بالجزائر العاصمة"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 26، العدد 01، الجزائر، سنة 2023. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية وتشخيص الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واقع التنمية المحلية في بلدية حسين داي. كما اعتمدت على تحليل الوثائق الإدارية والبيانات المالية المتعلقة بالبلدية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الجماعات المحلية في الجزائر لا تتمتع باستقلالية مالية كافية، حيث تعتمد بدرجة كبيرة على التحويلات المالية من الدولة. كما بينت الدراسة أن محدودية الموارد المالية تؤثر سلباً على قدرة البلديات في تنفيذ البرامج التنموية المحلية. وأكدت النتائج أن ضعف صلاحيات المنتخبين المحليين يحد من فعالية التخطيط التنموي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز اللامركزية المالية ومنح الجماعات المحلية صلاحيات أوسع في إدارة مواردها.

8-دراسة بوتيارة سمير، عريوة رشيد (2023) بعنوان "مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر - دراسة حالة بلدية مقرة بولاية المسيلة"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، سنة 2023. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الضرائب والرسوم المحلية في تمويل ميزانية البلديات وتحقيق التنمية المحلية. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور الموارد الجبائية لبلدية مقرة خلال الفترة 2016-2021. كما تم استخدام الوثائق المالية للبلدية كأداة أساسية لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الجباية المحلية تمثل مورداً مهماً لتمويل ميزانية البلدية. كما بينت النتائج أن الموارد الجبائية المحصلة تظل محدودة مقارنة بحجم الاحتياجات التنموية المحلية. وأكدت الدراسة أن ضعف التحصيل الجبائي يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الجماعات المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين نظام الجباية المحلية وتطوير آليات تحصيل الضرائب والرسوم.

9-دراسة علاوي ياسر، غزغزي محمد (2022) بعنوان "تأمين التحصيل الجبائي على المستوى المحلي ودوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية - دراسة حالة بلدية المدية"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11،

العدد 02، الجزائر، سنة 2022. هدفت الدراسة إلى تحليل دور التحصيل الجبائي المحلي في تمويل ميزانيات الجماعات الإقليمية وإبراز أهم العراقيل التي تعيق عملية التحصيل الجبائي. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور الإيرادات الجبائية في بلدية المدية. كما تم استخدام الوثائق المالية والإحصاءات المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الجباية المحلية تمثل أحد المصادر الأساسية لتمويل ميزانية الجماعات الإقليمية. كما بينت الدراسة أن ضعف الإصلاحات المالية يحد من فعالية النظام الجبائي المحلي. وأكدت النتائج أن تحسين التحصيل الجبائي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الموارد المالية للبلديات. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث النظام الجبائي المحلي وتحسين طرق التحصيل.

10-دراسة قعموسي هواري (2021) بعنوان “دور الموارد المالية الذاتية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر”، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، سنة 2021. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية ودورها في دعم برامج التنمية المحلية داخل البلديات الجزائرية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف الموارد المالية الذاتية المتاحة للجماعات المحلية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل النصوص القانونية والوثائق المالية الخاصة بميزانيات البلديات كأداة رئيسية لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الموارد المالية الذاتية تمثل أحد أهم عناصر الاستقلال المالي للجماعات المحلية. كما بينت الدراسة أن ضعف هذه الموارد يؤدي إلى زيادة اعتماد البلديات على الدعم المالي المركزي. وأكدت النتائج أن تطوير الموارد المالية الذاتية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين مستوى التنمية المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الجبائي المحلي وتحسين آليات تحصيل الإيرادات المحلية.

11-دراسة أقوجيل أيوب، يرقى جمال (2020) بعنوان “الجباية المحلية ومساهمتها في التمويل المحلي والتنمية المحلية المستدامة - دراسة حالة بلدية تازولت ولاية باتنة للفترة 2015-2018”، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، سنة 2020. هدفت الدراسة إلى تحليل دور الموارد المالية المحلية خاصة الجباية المحلية في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور الموارد الجبائية في بلدية تازولت وتحليل علاقتها بمشاريع التنمية المحلية المنجزة خلال فترة الدراسة. كما استخدمت الدراسة الوثائق المالية للبلدية والإحصاءات المتعلقة بالإيرادات الجبائية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع الموارد الجبائية المحلية وزيادة قدرة البلدية على تنفيذ مشاريع التنمية المحلية. كما بينت الدراسة أن ضعف التحصيل الجبائي

يعد من أبرز العوائق التي تحد من فعالية التمويل المحلي. وأكدت النتائج أن تحسين آليات تحصيل الضرائب والرسوم المحلية يمكن أن يسهم في دعم التنمية المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير نظام الجباية المحلية وتعزيز الرقابة المالية لضمان تحسين الإيرادات المحلية.

12-دراسة عبابه علي، شويرفات عبد القادر (2020) بعنوان “فعالية الجباية المحلية في تمويل التنمية بقطاع البلديات – عرض حالة بلدية النخلة”، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، سنة 2020. هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجباية المحلية كمصدر رئيسي لتمويل البلديات وتحديد مدى فعاليتها في دعم التنمية المحلية. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مصادر التمويل المحلية وتحليل دور الجباية في تغطية نفقات البلديات. كما اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق المالية للبلدية وتقارير الإيرادات المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الموارد الجبائية تمثل أحد أهم مصادر التمويل المحلي للبلديات، حيث تساهم بشكل مباشر في تمويل المشاريع والخدمات المحلية. كما بينت النتائج أن البلديات تواجه صعوبات في تعبئة الموارد المالية نتيجة ضعف التحصيل الجبائي وقلة الموارد الاقتصادية المحلية. وأكدت الدراسة أن تطوير نظام الجباية المحلية يمكن أن يسهم في تحسين الوضع المالي للبلديات وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المحلية. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الجبائي المحلي وتحديث آليات تحصيل الضرائب والرسوم .

13-دراسة عبد الحليم شنوف (2014) بعنوان “الجبائية المحلية ودورها في تمويل التنمية”، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، سنة 2014. هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه الجباية المحلية في تمويل التنمية المحلية وإبراز أهم مصادر التمويل الجبائي للجماعات المحلية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النظام الجبائي المحلي وتحليل مختلف الضرائب والرسوم التي تساهم في تمويل ميزانية الجماعات المحلية. كما استخدمت الدراسة تحليل النصوص القانونية والتقارير المالية المتعلقة بالجبائية المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الجباية المحلية تمثل أحد أهم مصادر التمويل المحلي، حيث قد تصل مساهمتها في بعض الحالات إلى نسبة كبيرة من الإيرادات المحلية. كما بينت الدراسة أن ضعف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية يحد من قدرتها على استخدام هذه الموارد في تمويل التنمية المحلية. وأكدت النتائج أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تعزيز اللامركزية المالية وتمكين الجماعات

المحلية من إدارة مواردها المالية بشكل أكثر استقلالية. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح نظام الجباية المحلية وتحسين كفاءة الإدارة المالية المحلية.

المبحث الثاني : الدراسات العربية

تستعرض الدراسات العربية تجارب البلديات في مختلف الدول العربية في تمويل التنمية المحلية، مع التركيز على استخدام الموارد المالية المحلية ورسوم الضرائب والدعم الحكومي. كما تسلط الضوء على أثر اللامركزية المالية وتنويع الإيرادات على كفاءة التخطيط المالي. ويسهم هذا الاستعراض في التعرف على الفجوات البحثية التي يمكن أن تعالجها الدراسة الحالية. و من أهمها نذكر:

1 -دراسة محمد عبد الرحمن العتيبي (2024) بعنوان “دور الموارد المالية للبلديات في تحقيق التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية”، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، سنة 2024. هدفت الدراسة إلى تحليل دور الموارد المالية للبلديات في دعم برامج التنمية المحلية وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في المدن السعودية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير المالية للبلديات والبرامج التنموية المحلية. كما استخدمت الدراسة تحليل الوثائق الرسمية والبيانات الإحصائية الخاصة بميزانيات البلديات كأداة لجمع البيانات. توصلت النتائج إلى أن التمويل البلدي يشكل أحد الركائز الأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية المحلية، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات البلدية. كما أظهرت النتائج أن البلديات التي تمتلك موارد مالية أكبر تكون أكثر قدرة على تنفيذ برامج التنمية المحلية. وأكدت الدراسة أن تنويع مصادر التمويل البلدي يعزز من الاستقلال المالي للبلديات. كما أوصت بضرورة تطوير الأنظمة المالية المحلية وتحسين كفاءة إدارة الميزانيات البلدية لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

2- دراسة أحمد محمد أبو زيد (2023) بعنوان “الإدارة المالية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر”، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مصر، سنة 2023. هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإدارة المالية المحلية في دعم التنمية المحلية من خلال تحسين إدارة الموارد المالية للوحدات المحلية. اعتمد الباحث المنهج التحليلي لدراسة العلاقة بين كفاءة الإدارة المالية المحلية ومستوى التنمية المحلية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للوحدات المحلية وعدد من المؤشرات التنموية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن ضعف الموارد المالية المحلية يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه التنمية المحلية في مصر. كما بينت الدراسة أن الاعتماد الكبير على التحويلات الحكومية يحد من استقلالية الوحدات المحلية. وأكدت النتائج أن تطوير الإدارة المالية المحلية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة إصلاح نظام التمويل المحلي وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية في إدارة مواردها المالية.

3-دراسة سامية عبد الرحمن (2023) بعنوان “فعالية الموارد المحلية في دعم التنمية المحلية: دراسة تطبيقية على البلديات في المملكة العربية السعودية”، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، سنة 2023. هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية الموارد المالية المتاحة للبلديات السعودية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، مع التركيز على مصادر التمويل ذاتياً والرسوم البلدية والتحويلات الحكومية. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بتحليل البيانات المالية الصادرة عن البلديات السعودية خلال السنوات 2018-2022، كما استخدمت الدراسة تحليل الوثائق الرسمية والتقارير المالية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الموارد المحلية تشكل جزءاً مهماً من ميزانيات البلديات، لكنها تبقى غير كافية لوحدها لتحقيق التنمية دون دعم خارجي. كما بينت الدراسة أن كفاءة إدارة الموارد تؤثر بشكل مباشر على قدرة البلديات في تنفيذ المشاريع التنموية محلياً. وأكدت النتائج أن تنوع مصادر التمويل وزيادة حصيلة الرسوم المحلية يحسن من الاستدامة المالية للبلديات. كما أوصت الباحثة بضرورة تطوير نظم تحصيل الرسوم وتحفيز المشاركة المجتمعية في التخطيط المالي المحلي.

4-دراسة خالد عبد الله الشمري (2022) بعنوان “تمويل البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الأردن”، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة 2022. هدفت الدراسة إلى تحليل دور الموارد المالية للبلديات في دعم برامج التنمية المحلية وتحسين الخدمات العامة. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هيكل الإيرادات البلدية ومصادر التمويل المختلفة. كما استخدمت الدراسة تحليل البيانات المالية لعدد من البلديات الأردنية كأداة رئيسية لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن البلديات الأردنية تعتمد بشكل كبير على الرسوم المحلية والضرائب البلدية في تمويل ميزانياتها. كما بينت النتائج أن ضعف الموارد الذاتية يحد من قدرة البلديات على تنفيذ المشاريع التنموية المحلية. وأكدت الدراسة أن تعزيز الاستقلال المالي للبلديات يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة تنوع مصادر التمويل البلدي وتحسين آليات تحصيل الإيرادات المحلية.

5-دراسة ليلي محمد (2022) بعنوان “أثر اللامركزية المالية على التنمية المحلية في جمهورية مصر العربية”، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2022. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق اللامركزية المالية على قدرة المحافظات والبلديات في مصر على تمويل المشاريع التنموية، وذلك باستخدام بيانات وتقارير رسمية. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مع تحليل البيانات الثانوية

الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الإدارة المحلية. كما استخدمت الدراسة تحليل الإحصاءات المالية كأداة لجمع المعلومات. أظهرت النتائج أن اللامركزية المالية أدت إلى تحسين توزيع الموارد على المحافظات والبلديات، مما ساهم في تحسين تنفيذ المشاريع التنموية. كما بينت النتائج أن الدعم المركزي ما زال يلعب دوراً كبيراً في تمويل المشاريع الكبرى. وأكدت الدراسة أن تنمية الموارد المحلية وزيادة استقلالية البلديات في إدارة مواردها يساهم في تعزيز التنمية المحلية. كما أوصت الدراسة بوضع آليات مستدامة لتوزيع الموارد المالية وضمان العدالة في التمويل بين المناطق.

6-دراسة حسن عبد الكريم السعدي (2021) بعنوان “اللامركزية المالية ودورها في تعزيز التنمية المحلية في العراق”، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، سنة 2021. هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير اللامركزية المالية على قدرة الحكومات المحلية في تحقيق التنمية المحلية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام تحليل البيانات المالية للمحافظات العراقية. كما استخدمت الدراسة الوثائق الحكومية والتقارير المالية الرسمية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن اللامركزية المالية تساهم في تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ المشاريع التنموية. كما بينت النتائج أن زيادة الموارد المالية المحلية تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات العامة. وأكدت الدراسة أن ضعف التنسيق بين الحكومة المركزية والمحلية يمثل أحد أبرز التحديات أمام التنمية المحلية. كما أوصت بضرورة توسيع صلاحيات الحكومات المحلية في إدارة الموارد المالية.

7-دراسة نورة صالح (2021) بعنوان “تمويل البلديات في دول مجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة”، مجلة الإدارة العامة والسياسات العامة، جامعة قطر، قطر، سنة 2021. هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية تمويل البلديات في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان، البحرين) وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية. اعتمد الباحث المنهج المقارن الوصفي بتجميع وتحليل البيانات الرسمية من التقارير السنوية للبلديات في دول المجلس. كما استخدمت الدراسة تحليل السياسات المالية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن تحصيل الرسوم والضرائب المحلية في دول المجلس يختلف اختلافاً كبيراً بين دولة وأخرى، وأن هذا الاختلاف يؤثر على قدرة كل بلدية على تنفيذ المشاريع التنموية. كما بينت الدراسة أن ثروة النفط في بعض الدول تخفف من الاعتماد على الموارد المحلية، بينما في دول أخرى يزيد الاعتماد على الموارد الذاتية. وأكدت النتائج أن تعزيز كفاءة التحصيل وتنويع الموارد يعزز

من قدرة البلديات على تحقيق التنمية المستدامة. كما أوصت الدراسة بتبني استراتيجيات تمويل محلي مبتكرة وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص.

8- دراسة أحمد يوسف (2021) بعنوان "التمويل المحلي والتنمية في فلسطين: دراسة مقارنة بين البلديات الحضرية والريفية"، مجلة التنمية الاقتصادية العربية، الجامعة اللبنانية، لبنان، سنة 2021. هدفت الدراسة إلى مقارنة الفعالية التمويلية للبلديات الحضرية والريفية في فلسطين في دعم برامج التنمية المحلية، مع التركيز على الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المالية الرسمية الصادرة عن وزارة الحكم المحلي في فلسطين. كما استخدم تحليل التقارير المالية والإحصاءات كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن البلديات الحضرية تمتلك موارد مالية أكبر من البلديات الريفية، مما مكنها من تنفيذ مشاريع تنموية أكثر تنوعاً وتأثيراً. كما بينت الدراسة أن الاعتماد على التحويلات والمساعدات الخارجية يظل مرتفعاً في البلديات الريفية. وأكدت النتائج أن تحسين كفاءة الموارد المحلية يرتبط بقدرة البلديات على تحقيق التنمية المستدامة. كما أوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات مالية وإدارية للبلديات الريفية لتعزيز استقلالها المالي.

9- دراسة عبد الله يوسف الحربي (2020) بعنوان "التمويل المحلي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في البلديات العربية"، مجلة الإدارة الحديثة، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2020. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل المحلي والتنمية المستدامة في البلديات العربية. اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة تجارب عدد من البلديات في الدول العربية. كما استخدمت الدراسة التقارير المالية والبيانات الإحصائية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الموارد المالية المحلية تمثل عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. كما بينت النتائج أن البلديات التي تتمتع باستقلال مالي أكبر تحقق مستويات أعلى من التنمية المحلية. وأكدت الدراسة أن تنوع مصادر التمويل المحلي يعد من أهم عوامل نجاح برامج التنمية المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز اللامركزية المالية في الدول العربية.

10- دراسة محمد حسن العبدلي (2020) بعنوان "أثر التمويل المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في البلديات الفلسطينية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة 2020. هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الموارد المالية المحلية ومستوى التنمية المحلية في البلديات الفلسطينية. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية لعدد من البلديات الفلسطينية خلال

فترة الدراسة. كما استخدمت الدراسة الاستبيان وتحليل التقارير المالية للبلديات كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الموارد المالية المحلية تمثل عاملاً حاسماً في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية وتحسين مستوى الخدمات العامة. كما بينت النتائج أن البلديات التي تمتلك موارد مالية أكبر تكون أكثر قدرة على تنفيذ المشاريع التنموية. وأكدت الدراسة أن تنوع مصادر التمويل المحلي يساهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستقلال المالي للبلديات وتطوير آليات إدارة الموارد المالية المحلية.

11- دراسة خديجة العمري (2020) بعنوان "أثر التمويل المحلي على تطوير الخدمات العامة في البلديات العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، الأردن، سنة 2020. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التمويل المحلي (من موارد ذاتية ورسوم وضرائب محلية) على مستوى تطوير الخدمات العامة في عدد من البلديات العربية (الأردن، مصر، فلسطين). اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بتحليل البيانات المالية التي جمعتها من سجلات البلديات وتقارير وزارات الشؤون البلدية في الدول الثلاث. كما استخدمت الدراسة الاستبيانات مع مسؤولي البلديات كأداة لجمع البيانات النوعية. أظهرت النتائج أن ارتفاع مستوى الموارد المالية المحلية يرتبط بتحسين مستوى الخدمات العامة، وبينت الدراسة أن البلديات التي تعتمد على الموارد الذاتية تحقق نتائج خدمية أفضل. كما أكدت النتائج أن الاعتماد المفرط على الدعم المركزي يحد من قدرة البلديات على التخطيط المالي المستدام. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير نظم تحصيل الموارد الذاتية وتعزيز مشاركة المجتمع في تخطيط الميزانية المحلية.

المبحث الثالث : الدراسات الأجنبية

تتناول الدراسات الأجنبية تمويل الحكومات المحلية وتجاربها الدولية في تحقيق التنمية المحلية واستدامة الموارد المالية. وتركز على تنوع الإيرادات، والإصلاحات الضريبية، والشراكات مع القطاع الخاص، وأثرها على جودة الخدمات وكفاءة الإدارة المالية. ويساعد هذا الاستعراض في تقديم مقارنة بين التجارب الدولية وتوجيه الدراسة الحالية نحو أفضل الممارسات. و هي كالآتي:

1- دراسة (Takawira & Saungweme (2025) بعنوان "The Local Government Finance and Development in Zimbabwe: An Exploratory Review" مجلة Journal of Economic Policy and Management Issues، زيمبابوي، سنة 2025. هدفت الدراسة إلى تحليل نظام تمويل الحكومات المحلية في زيمبابوي ودوره في تحقيق التنمية المحلية. اعتمد الباحثان المنهج التحليلي مع استخدام أسلوب دراسة الحالة لمجالس المدن المحلية. كما استخدمت الدراسة تحليل الوثائق الحكومية والبيانات المالية للمجالس المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الحكومات المحلية تواجه تحديات كبيرة في تمويل المشاريع التنموية بسبب محدودية الموارد المالية. كما بينت النتائج أن تنوع مصادر الإيرادات المحلية يمكن أن يعزز الاستدامة المالية للمجالس المحلية. وأكدت الدراسة أن الشراكات مع القطاع الخاص تمثل أحد الحلول لتعزيز تمويل التنمية المحلية. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة الإدارة المالية المحلية وتعزيز الاستقلال المالي للحكومات المحلية.

2- دراسة (Lekettey et al. (2025 بعنوان "Fiscal Decentralization and Local Financial Autonomy: A Bibliometric Review of Global Research Trends" منشورة في JASF: Journal of Accounting and Strategic Finance، Vol. 8 No. 2، سنة 2025. هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة تحليلية شاملة للأبحاث العالمية المتعلقة باللامركزية المالية واستقلالية التمويل المحلي واستكشاف تأثيرها على الاستدامة المالية والتنمية المحلية. اعتمد الباحثون المنهج البليومتري لتحليل الاتجاهات البحثية والاتجاهات المعرفية في الأدبيات العلمية حول التمويل المحلي. كشفت النتائج أن البحث في اللامركزية المالية ازدادت خلال العقد الأخير وأن استقلالية الحكومات المحلية في إدارة الموارد المالية ترتبط بتحسين الخدمات وتنفيذ المشاريع التنموية. كما أشارت الدراسة إلى فجوات بحثية في كيفية قياس تأثير اللامركزية المالية على النتائج التنموية على مستوى البلديات. أوصت بتعميق البحوث التطبيقية حول إدارة الموارد المحلية ومقارنتها بين البلدان .

3- دراسة (2024) Sub-national Property Tax Reform بعنوان Sub-national : property tax reform and tax bargaining: Lessons from a quasi-randomized reform program in Sierra Leone، منشورة في (World Development (Elsevier، سنة 2024. هدفت الدراسة إلى تقييم أثر برنامج إصلاح ضريبة الممتلكات على إيرادات الحكومات المحلية وخدماتها العامة والمشاركة السياسية في سيرا ليون. استخدم الباحثون منهجاً تجريبياً قائماً على البيانات المسحقة قبل وبعد التنفيذ في مناطق علاجية وضابطة. أظهرت النتائج تحسناً كبيراً في جودة الخدمات العامة وارتفاع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بعد توسيع قاعدة الضرائب، ما يدل على العلاقة بين التمويل المحلي والتنمية. كما بينت الدراسة أن توسيع قاعدة الضرائب يمكن أن يعزز المحاسبة والشفافية في إدارة الموارد المحلية. وأوصت بتعميم الإصلاحات الضريبية لتعزيز التمويل المحلي وتحقيق التنمية .

5-دراسة (2024) Martínez-Vázquez & Timofeev بعنوان Fiscal Decentralization and Local Government Efficiency: Evidence from European Regions، منشور في (Regional Studies (Taylor & Francis، أوروبا، سنة 2024. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر اللامركزية المالية على كفاءة أداء الحكومات المحلية الأوروبية في تقديم الخدمات التنموية، وذلك باستخدام بيانات من 1500 حكومة محلية عبر عدة دول أوروبية. اعتمد الباحثان المنهج الكمي التحليلي من خلال نماذج انحدار متعددة لبيانات مالية وتنموية للأعوام 2015-2020، كما استخدمت الدراسة بيانات Eurostat كأداة رئيسية لجمع وتحليل المعلومات المالية والاقتصادية. أظهرت النتائج أن زيادة صلاحيات الحكومات المحلية في إدارة الإيرادات وصياغة الميزانيات يرتبط بتحسين ملحوظ في كفاءة تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف التنمية المحلية. كما وجد الباحثان أن تنوع مصادر التمويل يعزز الاستقلال المالي وقدرة الحكومات المحلية على الاستثمار في المشاريع التنموية. وأكدت الدراسة أن اللامركزية المالية وحدها ليست كافية إذا لم تصاحبها أطر مؤسسية قوية وإدارة مالية رشيدة. أوصت الدراسة بتعزيز القدرات المالية والإدارية للحكومات المحلية عبر التدريب والتحديث القانوني.

6- دراسة (2023) Mohamed & Vadeveloo بعنوان Diversifying Local Government Funding in Implementing Green Open Space for Green City Development: A Systematic Literature Review، منشورة في International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management

Sciences، Vol. 13، Issue 2، سنة 2023. هدفت الدراسة إلى استعراض الأبحاث المتعلقة بتنوع مصادر تمويل الحكومات المحلية لتنفيذ مشاريع «المساحات الخضراء» كجزء من التنمية الحضرية المستدامة. اعتمد الباحثان المنهج التحليلي المنهجي بمراجعة دراسات متعددة من قواعد بيانات علمية. وأظهرت النتائج أن تنوع التمويل المحلي (مثل شراكات القطاع الخاص، التمويل البيئي، رسوم خدمات جديدة) يعزز قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ المشاريع الخضراء المستدامة، ويؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية والبيئية. كما بينت الدراسة أن الحكومات التي تتبنى سياسات تنوع التمويل تحقق خدمات أفضل للمواطنين وتساهم في تحسين جودة الحياة. وأوصت الدراسة بتطوير أطر تنظيمية تشجع التمويل المبتكر للمشاريع التنموية.

7-دراسة (Lee & Kim (2023 بعنوان **Local Government Revenue Diversification and Public Service Delivery: Evidence from South Korea**، منشور في **Budgeting & Finance**، كوريا الجنوبية، سنة 2023. هدفت الدراسة إلى فحص مدى تأثير تنوع مصادر إيرادات الحكومات المحلية الكورية على جودة الخدمات العامة المحلية ومستوى التنمية. اعتمد الباحثان المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات مالية وإحصائية من 243 حكومة محلية خلال الفترة 2010-2020، كما استخدمت الدراسة تقارير وزارة الداخلية الكورية كأداة رئيسية لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الحكومات المحلية التي استطاعت تنوع مصادر الإيرادات (من ضرائب محلية ورسوم وخدمات اقتصادية) كانت أكثر قدرة على تقديم خدمات عامة ذات جودة أعلى. كما بينت الدراسة أن تنوع الإيرادات يعزز الاستقرار المالي المحلي ويخفف الاعتماد على التحويلات المركزية. وأكدت النتائج أن البرامج التدريبية في مجال الإدارة المالية المحلية تساهم في تحسين أداء الحكومات المحلية. أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات مرنة لإدارة الإيرادات المحلية وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة.

8-دراسة (Ayee (2022 بعنوان **Local Government Finance and Service Delivery Capacity in Ghana**، منشور في **The Journal of Local Government Studies**، غانا، سنة 2022. هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين القدرة المالية للحكومات المحلية في غانا ومستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع تحليل بيانات مالية وتقارير أداء لصالح 110 بلديات غانية خلال السنوات 2016-2021. كما استخدمت الدراسة مقابلات منظمة مع مسؤولين محليين كمصدر أولي للبيانات. أظهرت النتائج أن الحكومات المحلية ذات الموارد المالية

المحدودة تواجه صعوبات كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية، مما ينعكس سلباً على التنمية المحلية. كما بينت الدراسة أن زيادة حصة الضرائب المحلية وتحسين تحصيلها يمكن أن يرفع من القدرة الاستثمارية للسلطات المحلية. وأكدت النتائج أن الدعم الفني والمشاركة المجتمعية من العوامل الهامة في تحسين الأداء المحلي. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي وتطوير برامج التدريب المالي للمسؤولين المحليين.

9-دراسة (Ahmad et al. (2021 بعنوان Local Government Finance Reform and Urban Development in Pakistan، منشور في International Journal of Public Administration، باكستان، سنة 2021. هدفت الدراسة إلى تحليل أثر إصلاحات نظام تمويل الحكومات المحلية في باكستان على التنمية الحضرية وإدارة الخدمات المحلية. اعتمد الباحثون المنهج الكمي الوصفي باستخدام بيانات مالية وأداء عمراني لبلديات كبرى في باكستان خلال الفترة 2012-2019، كما استخدمت الدراسة بيانات رسمية من وزارة التنمية المحلية كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن إصلاحات التمويل المحلي أسهمت في تحسين توزيع الموارد وزيادة الاستثمارات في الخدمات الحضرية مثل الطرق والصرف الصحي والتعليم. كما بينت الدراسة أن تحسين آليات التمويل المحلي قلل من الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تقديم الخدمات. وأكدت النتائج أن تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية المحلية يعزز الثقة العامة ويحفز المشاركة المجتمعية. كما أوصت الدراسة بسياسات تشجع على زيادة الإيرادات المحلية وتنظيم أفضل للتمويل.

10- دراسة (Agba, Ocheni & Nnamani (2021 بعنوان Local Government Finance in Nigeria: Challenges and Prognosis for Action in a Democratic Era (1999–2013)، منشور في Journal of Good Governance and Sustainable Development، نيجيريا، سنة 2021. هدفت الدراسة إلى تحليل مصادر التمويل المحلية والتحديات التي تواجه الحكومات المحلية في نيجيريا خلال فترة 1999-2013، وتأثير ذلك على الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية. اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التاريخي مع تحليل البيانات الثانوية للتمويل المحلي. وأظهرت النتائج أن الموارد الداخلية غير كافية وتمثل عائقاً أمام تنفيذ المشاريع التنموية، وأن الاعتماد الكبير على التحويلات المركزية يحد من استقلالية الحكومات المحلية. كما سلطت الدراسة الضوء على مشاكل مثل ضعف التحصيل الضريبي والفساد المالي وتأثيرها على التنمية المحلية. وأوصت بضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الموارد المحلية والحوكمة المالية.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد مراجعة الدراسات السابقة المحلية، العربية والأجنبية، يمكن استخلاص مجموعة من أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية حول دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، مما يساعد على تحديد مساهمة هذه الدراسة في توسيع الفهم العلمي للموضوع.»

فيما يلي التعقيب وفق المحاور المطلوبة:

1- من حيث الهدف

تستند أغلب الدراسات السابقة إلى التركيز على تحليل دور الموارد المالية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، وهو ما يتقاطع مع الهدف الأساسي للدراسة الحالية. على سبيل المثال، هدفت دراسة عبد المجيد موزارين وفاطمة الزهراء عيدوني وأمينه بشير (2025) إلى تقييم مساهمة الجباية المحلية في تمويل مشاريع بلدية تلمسان، بينما ركزت دراسة صيد مريم وزيرق سوسن (2025) على فعالية الإيرادات الجبائية في بلدية حمادي كرومة، ودراسة محمد عبد الرحمن العتيبي (2024) على دور الموارد المالية للبلديات السعودية في تحسين الخدمات المحلية. كما أكدت الدراسات الأجنبية مثل Lee & Takawira & Saungweme (2025) و Kim (2023) على العلاقة بين التمويل المحلي واستدامة المشاريع التنموية. رغم التشابه في الهدف العام، تتميز الدراسة الحالية بدمج تحليل تأثير تنوع الموارد والبرامج المالية على تمويل التنمية المحلية، بما يوفر رؤية أكثر شمولية مقارنة بالتركيز الجزئي لبعض الدراسات السابقة.

2- من حيث المنهج

تبين من مراجعة الدراسات السابقة أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأكثر استخداماً، كما في دراسة بن السيليت أحمد (2025) ودراسة مقران وائل وسويقات عبد الرزاق (2025)، وكذلك الدراسات العربية مثل أحمد محمد أبو زيد (2023) وسامية عبد الرحمن (2023). أما الدراسات الأجنبية، مثل دراسة Sub Martínez Vázquez & Timofeev (2024) وnational Property Tax Reform (2024)، فقد اعتمدت المنهج الكمي التحليلي والمنهج التجريبي، مع استخدام نماذج انحدار متعددة لدراسة العلاقة بين التمويل المحلي وأداء التنمية. الدراسة الحالية تتشابه مع هذه الدراسات في اعتماد المنهج الوصفي

التحليلي، لكنها تضيف تحليلاً مقارناً بين مصادر التمويل المختلفة وتأثيرها على تنفيذ المشاريع، مما يمنحها بعداً تطبيقياً متكاملًا.

3- من حيث الأداة

استندت الدراسات السابقة إلى أدوات جمع البيانات المتنوعة، بما في ذلك تحليل الوثائق المالية، الإحصاءات الرسمية، الاستبيانات، والمقابلات. على سبيل المثال، استخدمت دراسة بودريوة أمينة (2023) تحليل الوثائق المالية للبلديات، واستخدمت دراسة أحمد يوسف (2021) تحليل التقارير المالية والإحصاءات، بينما اعتمدت دراسة Takawira & Saungweme (2025) على بيانات مالية رسمية ومقابلات مع مسؤولين محليين. الدراسة الحالية تتقاطع مع هذه الدراسات في استخدام الوثائق المالية الرسمية والتقارير المحلية، لكنها توسع نطاق الأدوات لتشمل تقييم تنوع الموارد المالية وأثرها على القدرة الاستثمارية للبلديات، ما يضيف دقة أكبر في تحليل التمويل المحلي.

4 - من حيث الموضوع:

تركز الدراسات السابقة على العلاقة بين التمويل المحلي والقدرة على تنفيذ المشاريع التنموية. فقد تناولت دراسة قعموسي هوارى (2021) الموارد المالية الذاتية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، ودراسة خالد عبد الله الشمري (2022) تمويل البلديات الأردنية وتحسين الخدمات العامة، في حين ركزت الدراسات الأجنبية مثل Lee & Kim (2023) على تنوع الإيرادات وأثرها على جودة الخدمات. الدراسة الحالية تتقاطع مع هذه الدراسات في محور العلاقة بين الموارد المالية والتنمية، لكنها تختلف في إبراز دور ميزانية الجماعات المحلية كأداة تخطيط استراتيجي، وليس مجرد مورد مالي منفصل، مع ربطها مباشرة بتنفيذ المشاريع على مستوى بلدية محددة.

5 - من حيث العينة

استخدمت أغلب الدراسات المحلية عينات من البلديات الجزائرية، مثل بلدية تلمسان (عبد المجيد موزارين وآخرون، 2025)، بلدية حمادي كرومة (صيد مريم وزيرق سوسن، 2025)، وبلدية المدية (علاوي ياسر وغرغازي محمد، 2022). الدراسات العربية ركزت على عينات من البلديات في السعودية، مصر، الأردن، وفلسطين، مثل دراسة محمد عبد الرحمن العتيبي (2024) ودراسة أحمد محمد أبو زيد (2023)، فيما

استخدمت الدراسات الأجنبية عينات متعددة من الحكومات المحلية في زيمبابوي، كوريا الجنوبية، باكستان، وغانا. الدراسة الحالية تختلف في أنها تركز على بلدية واحدة كدراسة حالة مع تحليل معمق لكل مصادر التمويل وارتباطها بالبرامج التنموية، ما يسمح بتقديم نتائج أكثر دقة وملاءمة للسياسات المحلية.

خلاصة الفصل الثاني

توصل استعراض الدراسات السابقة إلى أن تمويل الجماعات المحلية يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المحلية، سواء في التجارب المحلية الجزائرية، أو في الدول العربية، أو في التجارب الأجنبية. أظهرت الدراسات المحلية تحديات تتعلق بالاعتماد الكبير على التحويلات المركزية وضعف الموارد الذاتية للبلديات، بينما أبرزت الدراسات العربية أثر اللامركزية المالية وتنويع الموارد على كفاءة التخطيط والتنفيذ المحلي. أما الدراسات الأجنبية فقد ركزت على التجارب الدولية في تنويع الإيرادات، والإصلاحات الضريبية، والشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز الاستدامة المالية وكفاءة تقديم الخدمات.

كما أظهرت الدراسات السابقة تشابهاً في التأكيد على أهمية الإدارة الرشيدة والحوكمة المالية، واختلافاً في مستوى الاستقلال المالي للجماعات وقدرتها على التخطيط الاستراتيجي. ويمكن هذه النتائج من تحديد الفجوات البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية، وتوضح أهمية التركيز على دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية على مستوى البلديات.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية على مستوى بلدية عين
تموشنت

تمهيد

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث يهدف إلى إسقاط الإطار النظري على الواقع الميداني من خلال دراسة حالة بلدية محل الدراسة، بما يسمح بفهم موضوع البحث بشكل عملي اعتمادا على جمع البيانات الميدانية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

كما يسعى هذا الفصل إلى اختبار الفرضيات التي تم صياغتها مسبقا والتأكد من مدى صحتها في بيئة الدراسة، من خلال تحليل إجابات أفراد العينة حول موارد ميزانية الجماعات المحلية ودورها في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث يتناول المبحث الأول تقديم بلدية محل الدراسة والتعريف بها، بينما يُخصص المبحث الثاني لعرض الإطار المنهجي للدراسة من حيث المنهج، العينة، وأداة جمع البيانات، في حين يتناول المبحث الثالث عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء الفرضيات المعتمدة.

المبحث الأول: تقديم بلدية عين تموشنت

يتناول هذا المبحث تقديم بلدية عين تموشنت من خلال عرض بطاقتها الفنية، وبيان هيكلها التنظيمي، إضافة إلى تحليل التنظيم الإداري لمصالحها، مما يسمح بتكوين صورة شاملة عن طريقة سيرها الإداري.

المطلب الأول: بطاقة فنية لبلدية عين تموشنت

تعتبر بلدية عين تموشنت من أهم البلديات التي تقع ضمن إقليم ولاية عين تموشنت، يحدها من الشمال بلدية شعبة اللحم وسيدي بن عدة، ومن الجنوب بلدية أغلال، ومن الشرق بلدية شنتوف وغربا بلدية عين الطلبة. تبلغ مساحتها 78.93 كم وتقع على ارتفاع 296 متر على مستوى سطح البحر الأبيض المتوسط مناخها رطب وشبه رطب.

ويقدر عدد سكان بلدية عين تموشنت بحوال 95000 نسمة حسب آخر إحصاء لسنة (2020) ¹ حيث ارتفع عن سنة 2018 بعدها كان 83849 نسمة) لبلدية عين تموشنت العديد من المنشآت الاقتصادية والاجتماعية ويمكن ذكرها فيما يلي:

1-مرافق التعليمية والتكوين:

في إطار تغطية البلدية للتجمعات الحضرية قامت بإنجاز مرافق للتعليم والتكوين حيث تتوفر على:

- 34مدرسة ابتدائية 16 متوسطة و 09 ثانويات.
- جامعة بالطريق الوطني لسيدي بلعباس للتعليم العالي والتكوين المتواصل
- 03مراكز للتكوين المهني، ومعهد للتمهين.

2-المرافق الصحية:

- تتوفر على العديد من المرافق التي تقدم خدمات صحية
- 04مؤسسات استشفائية ومنها ما هو تابع للخاص، 07 عيادات متعددة الخدمات
- بالإضافة الى 04 قاعات العلاج والتي بإمكانها تغطية حاجات المناطق المجاورة لها.

3-المرافق الرياضية

من هذا المجال تتوفر بلدية عين تموشنت على 03 ملاعب رئيسية وملعب مدرسي.

4-المرافق الدينية والثقافية

¹مقر بلدية عين تموشنت ، مصلحة التعمير و البناء والتجهيزات ...

نجد على مستوى البلدية 18 مسجدا، أما التجهيزات الثقافية فتتوفر على دار الثقافة، دار الشباب ومركز ثقافي.

5- المرافق الإدارية

تشمل بلدية عين تموشنت على مقر الدائرة، مقر البلدية 08 مراكز للبريد للبلديات إضافة إلى مكتب بريد مركزي شركات التأمين وكالات عقارية والعديد من مديريات كمديرية الطاقة والمناجم، مديرية الضرائب، مديرية الفلاحة والري.....

6- المرافق التجارية والخدماتية:

تحتوي على 04 أسواق مغطاة، محلات تجارية، محطة برية لنقل المسافرين، دار البيئة تابعة لمديرية البيئة.

03 مقرات للحماية المدنية، دار الصناعة التقليدية، حظيرة حضرية تابعة لمديرية.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت

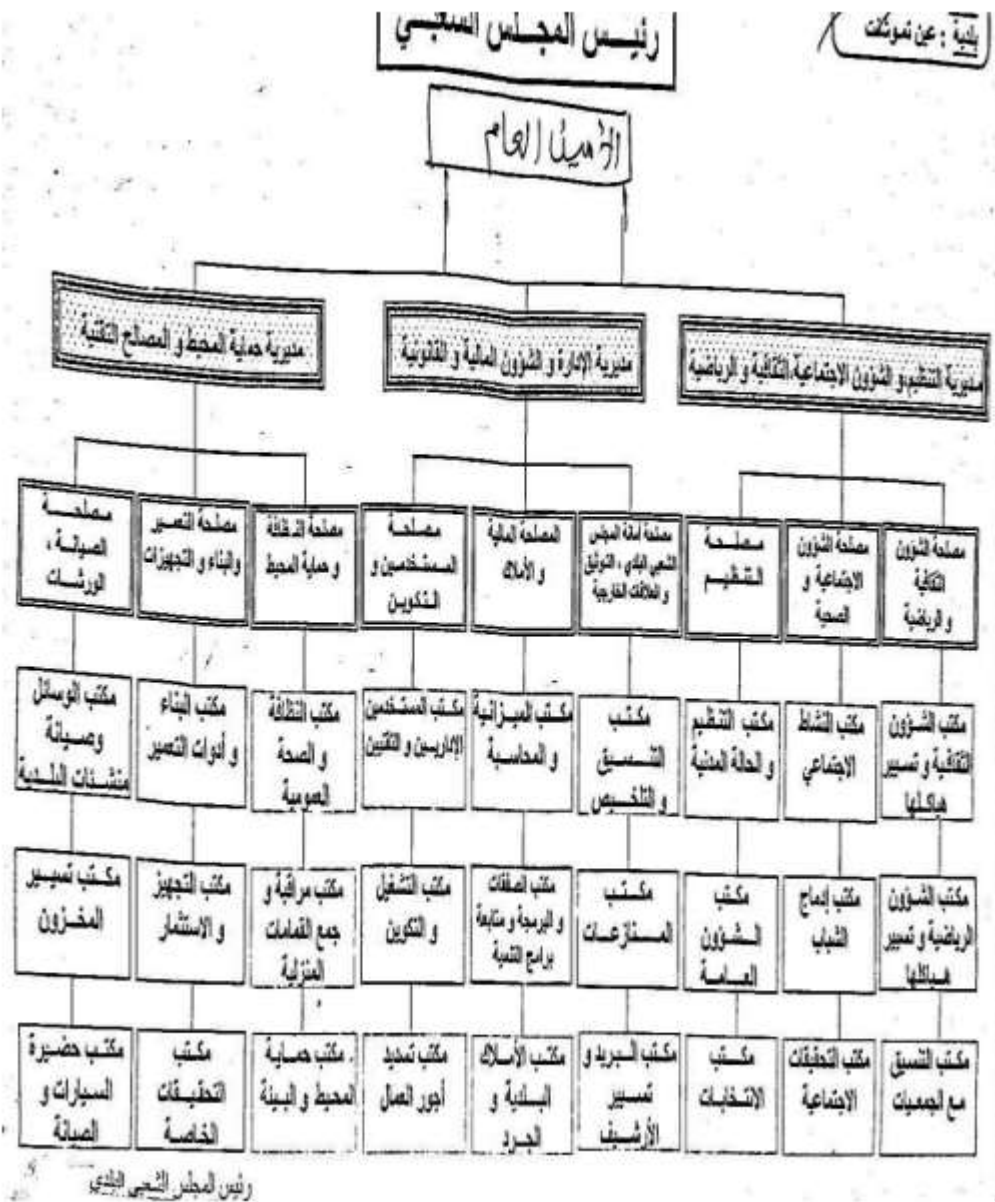
تمارس إدارة بلدية عين تموشنت أعمالها وفق القوانين والتشريعات المعمول بها، وكغيرها من البلديات ينشغل تحت سلطة الأمين العام ويتكون الهيكل التنظيمي من:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الأمينة العامة للبلدية.
- ثلاث مديريات تضم مصالح مختلفة ومجموعة المكاتب.
- فيما يبلغ عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي 24 عضوا .²

¹مقابلة مع رئيس مصلحة البناء وبرامج التنمية.

²مصلحة التعمير والبناء والتجهيزات، مقر بلدية عين تموشنت.

الملحق رقم : 01 يمثل الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت



المصدر: من الوثائق الممنوحة من البلدية

المطلب الثالث: التنظيم الإداري لمصالح بلدية عين تموشنت.

* المصالح والمهام

1. رئيس المجلس الشعبي البلدي: من أبرز مهامه تولي العلاقات العامة أمام الجهات الرسمية ومتابعة شكاوى المواطنين.

2. الأمانة العامة: يشرف عليها أمانة عامة وتتمثل مهامها في:

- جمع مسائل الإدارة العامة وتنفيذ المداوولات.

• اعداد جداول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي.

• السهر على السير الحسن للبريد الصادر والوارد.

-وتتكون الأمانة العامة من ثلاثة مكاتب وهي:

• مكتب التنسيق والتلخيص.

• مكتب المنازعات.

• مكتب البريد وتسيير الأرشييف.

3.مديرية الوسائل العامة: وتشمل على ثمن (08) مصالح ونذكرها فيما يلي:

1.3.مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية: وتتولى المهام التالية:

• تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية.

• إحصاء وضبط الجمعيات.

• تسيير المكاتب.

وتقوم بهذه المهام من خلال ثلاث (03) مكاتب مكتب الشؤون الثقافية، مكتب الشؤون الرياضية، مكتب

التنسيق مع الجمعيات.

2.3.مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية:

وتشمل على ثلاث مكاتب مكتب النشاط الاجتماعي، مكتب ادماج الشباب، مكتب التحقيقات الاجتماعية،

وتتولى هذه المكاتب مجموعة من المهام نذكر منها:

• إحصاء المكفوفين والعجزة وضبط قوائم المحتاجين.

• ضبط أصحاب الدخل الضعيف

• إحصاء السكنات التي لا تتوفر بها الشروط الصحية للحياة.....

3.3.مصلحة المالية والأملاك:

وتتضمن هي الأخرى مجموعة من المكاتب التي تسهر على تنفيذ وظائفها وهي: مكتب الميزانية والمحاسبة، مكتب

الصفقات والبرمجة ومتابعة برامج التنمية، مكتب الأملاك والجرد. وتقوم هذه المكاتب ب:

• جمع مختلف الموارد المالية وتقييمها.

• جمع الوثائق المالية واعداد الفواتير التابعة لها.

4.3.مصلحة المستخدمين والتكوين وتقوم ب:

- ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين.
- التحضير والاشراف على المسابقات والامتحانات.
- ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين والسهر على تكوينهم.

5.3 مصلحة التنظيم والشؤون العامة

وتقوم هذه المصلحة من خلال ثلاث مكاتب ب:

- متابعة النزاعات التي تكون البلدية عضوا فيها.
- اصدار مدونات بالعقود الإدارية للبلدية.
- ضبط ومتابعة السجلات التجارية.
- متابعة حركة المواطنين (جواز السفر ...).

6.3 مصلحة النظافة وحماية المحيط

- وتتولى المهام المتعلقة بالحفاظ على الصحة العمومية ومراقبة وجمع القمامات.
- القيام بحملات التوعية للحفاظ على النظافة ومحاربة الامراض المتنقلة عن طريق المياه.

7.3 مصلحة التعمير والبناء والتجهيزات

- وتتكفل هذه المصلحة بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخص البناء، رخص الهدم...
- متابعة التجديد الحضاري.
- العمل على حماية وسائل التعمير على مستوى إقليم البلدية.

8.3 مصلحة الصيانة الورشات والمستودعات

- ضبط برامج تتعلق بالزيارات الميدانية للورشات بالتنسيق مع المصالح التقنية.
- القيام بكل اعمال الصيانة التي تتطلبها أملاك البلدية.
- متابعة حركة ممتلكات البلدية من العتاد واستغلالها.
- اعداد تقرير دوري حول حظيرة السيارات والصيانة.

المبحث الثاني : الاطار المنهجي للدراسة.

استعراض الإطار النظري للدراسة، يتم الانتقال إلى الجانب الميداني الذي يهدف إلى تحليل دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة حالة بلدية محل الدراسة. ويتيح هذا المبحث توضيح منهجية إنجاز الدراسة الميدانية، بدءاً بتحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينة، مروراً بعرض المنهج المعتمد، وصولاً إلى شرح أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها واختبار الفرضيات.

كما يتناول هذا المبحث كيفية معالجة البيانات وتلخيصها وتحليلها، بما يسمح بتفسير النتائج المتوصل إليها في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها.

المطلب الأول: منهج ونموذج الدراسة

1 - منهج الدراسة: يعد منهج الدراسة الإطار العلمي الذي يعتمد عليه الباحث في جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها. بما يتوافق مع طبيعة الموضوع وأهدافه. وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر المالية والإدارية داخل الجماعات المحلية، حيث يهدف إلى وصف واقع موارد ميزانية الجماعات المحلية وصفاً دقيقاً، وتحليل مختلف أبعادها وعلاقتها بتمويل مشاريع التنمية المحلية.

ولا يقتصر هذا المنهج على الوصف فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات وتفسيرها وقياس العلاقات بين المتغيرات، حيث يمثل محور موارد ميزانية الجماعات المحلية المتغير المستقل، بينما يمثل تمويل مشاريع التنمية المحلية المتغير التابع. ومن خلال هذا المنهج، يتم التوصل إلى نتائج دقيقة تساعد على فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين وقياس أثرها في الواقع الميداني.

2- طرق جمع البيانات .

من بين الأدوات المعتمدة في جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة أداة الاستبيان، باعتبارها الوسيلة الأنسب للحصول على المعلومات الميدانية المتعلقة بموضوع البحث.

أ- الاستبيان: يعتبر الاستبيان من أهم أدوات جمع البيانات وأكثرها ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، حيث يتمثل في مجموعة من الأسئلة المنظمة والموجهة إلى أفراد عينة الدراسة بهدف قياس آرائهم واتجاهاتهم حول موضوع البحث. وفي إطار هذه المذكرة الموسومة بـ دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع

التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية محل الدراسة، تم توظيف الاستبيان من أجل التعرف على مدى مساهمة موارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل المشاريع التنموية، وكذا قياس انعكاس ذلك على تحسين مختلف جوانب التنمية المحلية.

ب- تصميم الاستبيان: تم إعداد الاستبيان بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع ميزانية الجماعات المحلية والتنمية المحلية، بما يضمن انسجامه مع أهداف الدراسة وفرضياتها. وقد روعي في تصميمه وضوح العبارات وتسلسلها المنطقي، مع اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات أفراد العينة بدقة وموضوعية.

ويتكون الاستبيان من محورين أساسيين يعكسان متغيرات الدراسة، حيث يشمل المحور الأول موارد ميزانية الجماعات المحلية بمختلف مصادرها، بينما يتناول المحور الثاني دور هذه الميزانية في تمويل مشاريع التنمية المحلية من خلال بعدين أساسيين هما فعالية تمويل المشاريع التنموية ومساهمة الميزانية في التنمية المحلية.

• **القسم الأول: المعلومات الشخصية** يتضمن هذا القسم الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، وتشمل: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، والخبرة المهنية.

• **القسم الثاني: محاور الدراسة** يضم هذا القسم العبارات المتعلقة بالمتغيرات الأساسية للدراسة، حيث تم توجيهها إلى أفراد العينة للإجابة عنها وفق سلم ليكرت الخماسي، بما يسمح بقياس وتحليل العلاقة بين موارد الميزانية ودورها في تمويل التنمية المحلية.

3 - مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة: يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الوحدات التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث، والتي يسعى الباحث إلى تعميم نتائج الدراسة عليها. وفي إطار هذه الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة في عمال وموظفي البلدية محل الدراسة، باعتبارهم الفئة المعنية بالإجابة عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بموارد ميزانية الجماعات المحلية ودورها في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

ب- عينة الدراسة:

تمثل العينة جزءا من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة علمية قصد تمثيله بشكل دقيق. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة قصدية ملائمة مكونة من 45 عاملا وموظفا من موظفي البلدية محل الدراسة، وذلك بهدف قياس آرائهم حول موارد ميزانية الجماعات المحلية ومدى مساهمتها في تمويل التنمية المحلية، واختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة.

4 - حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تمت الدراسة خلال الفترة من 21 ديسمبر 2025 الى 27 ديسمبر 2025.
- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بلدية عين تموشنت بولاية عين تموشنت، باعتباره ميدان الدراسة التطبيقية.
- **الحدود البشرية :** شملت الدراسة عينة من موظفي وإطارات بلدية عين تموشنت.
- **الحدود الموضوعية :** اقتصرت الدراسة على تحليل دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية داخل المؤسسة محل الدراسة.

نموذج الدراسة:

تم إعداد نموذج الدراسة بهدف توضيح طبيعة العلاقة بين متغيراتها، حيث تتمثل موارد ميزانية الجماعات المحلية في المتغير المستقل، في حين يتمثل تمويل مشاريع التنمية المحلية في المتغير التابع، وذلك من أجل قياس مدى تأثير موارد الميزانية على دعم وتمويل التنمية المحلية على مستوى البلدية محل الدراسة.

وعليه يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما يلي:

$$Y = f(X)$$

حيث أن: $Y=(Y1,Y2)$

- X : موارد ميزانية الجماعات المحلية (المتغير المستقل).

- Y1 : فعالية تمويل المشاريع التنموية (المتغير التابع).
- Y2 : المساهمة في التنمية المحلية. (المتغير التابع).

ويهدف هذا النموذج إلى تفسير طبيعة العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين المتغيرين، بما يسمح باختبار الفرضيات والإجابة عن إشكالية الدراسة في ضوء البيانات الميدانية.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات الإحصائية

بغرض دراسة دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، تم الاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة وقدرتها على قياس آراء واتجاهات أفراد العينة بشكل كمي قابل للتحليل الإحصائي.

وقد تم تصميم الاستبيان وتقسيمه إلى قسمين رئيسيين على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الشخصية

يتضمن هذا القسم مجموعة من المعلومات العامة الخاصة بالمبحوثين، والتي تشمل: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، والخبرة المهنية، وذلك بهدف التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

القسم الثاني: محاور الاستبيان

تكوّن هذا القسم من محورين رئيسيين ضمّا مجموعة من العبارات بلغ عددها الإجمالي 24 عبارة، موزعة كما يلي:

- **المحور الأول: موارد ميزانية الجماعات المحلية (المتغير المستقل)** ويشمل هذا المحور مجموعة من العبارات التي تعكس مصادر تمويل ميزانية البلدية، والمتمثلة في: الموارد الجبائية (الضرائب والرسوم المحلية)، الإعانات والتحويلات الحكومية، القروض، الهبات، واستغلال ممتلكات البلدية، إضافة إلى مدى قدرة البلدية على تنويع مصادر التمويل. وقد تضمن هذا المحور 11 عبارة .
- **المحور الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية (المتغير التابع)** : يهدف هذا المحور إلى قياس مدى مساهمة ميزانية الجماعة المحلية في تمويل المشاريع التنموية وتحسين مستوى

التنمية المحلية، من خلال بعدين أساسيين هما: فعالية تمويل المشاريع التنموية (07 عبارات)، ومساهمة الميزانية في التنمية المحلية (06 عبارات).

الجدول رقم (1) سلم ليكارت الخماسي

الدرجة	التصنيف
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الطالب

فتم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي كالتالي :

- حساب المدى $5-1=4$

- طول الخلية : $(5-1)/4=5/4=0.8$

- الحد الأعلى للخلية : طول الخلية + اقل قيمة في المقياس و بالتالي يصبح طول الخلايا كما الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مستوى الأهمية ودرجة الاستجابة للمتوسطات الحسابية

الفئة	مجال المتوسط الحسابي المرجع	البديل	الوزن	المستوى
الفئة الخامسة	من (2,4 إلى 5)	موافق بشدة	5	مرتفع جدا
الفئة الرابعة	من (3.4 إلى 4.2)	موافق	4	مرتفع
الفئة الثالثة	من (2.6 إلى 3.4)	محايد	3	متوسط
الفئة الثانية	من (1.8 إلى 2.6)	غير موافق	2	منخفض
الفئة الأولى	من (1 إلى 1.8)	غير موافق بشدة	1	منخفض جدا

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على نتائج SPSS V 22.

المعالجة الإحصائية للبيانات

يهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المتعلقة بدور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، وذلك على النحو التالي:

1. معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha) تم استخدامه لقياس مدى ثبات أداة

الدراسة والتأكد من درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، بما يضمن موثوقية النتائج وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي .

2. معامل الارتباط سبيرمان: (spearman Correlation) استُخدم لقياس قوة واتجاه

العلاقة بين فقرات كل محور والدرجة الكلية له، بهدف التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة .

3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: تم الاعتماد عليها لتحديد اتجاهات أفراد العينة نحو

مختلف عبارات الاستبيان، إضافة إلى قياس درجة تشتت أو تجانس إجابات المبحوثين .

4. التكرارات والنسب المئوية: استُخدمت لتوضيح التوزيع الكمي والنسبي لإجابات أفراد العينة،

بما يسمح بتفسير أدق لنتائج الاستبيان .

5. تحليل التباين الأحادي: (ANOVA) تم توظيفه لدراسة الفروق الإحصائية واختبار دلالة

الاختلافات بين استجابات أفراد العينة وفق المتغيرات الديموغرافية .

6. تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Regression) استُخدم لقياس أثر المتغير المستقل المتمثل

في موارد ميزانية الجماعات المحلية على المتغير التابع المتمثل في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وذلك لاختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من صلاحية أداة الدراسة من خلال مجموعة من الإجراءات الإحصائية والمنهجية التي تهدف إلى ضمان دقة وموثوقية النتائج المتحصل عليها.

أولاً: صدق أداة الدراسة

للتأكد من مدى وضوح ومصداقية فقرات الاستبيان، تم عرضه على الأستاذة المشرفة وعدد من الأساتذة المختصين في المجال، حيث تم أخذ آرائهم وملاحظاتهم بعين الاعتبار، وإجراء التعديلات اللازمة على الأداة، إلى أن تم الوصول إلى الصيغة النهائية للاستبيان التي وزعت على أفراد العينة محل الدراسة.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

سيتم من خلال هذه النقطة التأكد من مدى موثوقية أداة القياس المستخدمة والمتمثلة في الاستبيان، حيث تعكس والموثوقية هنا درجة ثبات أداة الدراسة والتي يقصد بها مدى استقرارها وعدم تناقضها مع نفسها، أي أنها الثبات وهو معامل ألفا كرونباخ وذلك باستخدام برنامج SPSS V 22 وقد تم التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم 03: يوضح معامل الفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
موارد ميزانية الجماعات المحلية	11	0.817
دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية	13	0.835
استبيان الدراسة ككل (24 عبارة)		0.894

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

يظهر من خلال نتائج الجدول رقم 03 ان معاملات الفا كرونباخ الخاصة بمحاور الدراسة جاءت مرتفعة نسبياً، حيث سجل محور موارد ميزانية الجماعات المحلية قيمة 0.817، بينما بلغ معامل الثبات لمحور دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية 0.835، في حين وصل معامل الثبات الكلي للاستبيان إلى 0.894. وتعكس هذه القيم مستوى عال من الاتساق الداخلي بين عبارات الاداة، بما يدل على ان الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة.

ثالثا: الاتساق الداخلي لاداء الدراسة :

بغية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان تم حساب معاملات الارتباط سبيرمان (Spearman) لكل عبارة من محورها عند مستوى الدلالة 5%.
 1- حساب معامل الارتباط بين فقرات و ابعاد المحور الأول: موارد ميزانية الجماعات المحلية

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بين فقرات و ابعاد المحور الأول: موارد ميزانية الجماعات المحلية

المحاور	العبارة	معامل الارتباط سبيرمان	SIG
موارد ميزانية الجماعات المحلية	تعتمد البلدية على الموارد الجبائية كمصدر أساسي.	0.136	0.000
	تساهم الضرائب المحلية في تمويل التنمية.	**0.668	
	تساعد الرسوم المحلية في زيادة الموارد.	**0.791	
	توجد صعوبات في التحصيل الجبائي.	**0.678	
	يتم استغلال ممتلكات البلدية ماليا.	**0.483	
	تعتبر الإعانات الحكومية موردا مهما	**0.679	
	يعتمد التمويل على صندوق الضمان و التضامن بشكل كبير	**0.701	
	تساهم القروض في تمويل المشاريع	**0.524	
	تساهم الهبات في تمويل بعض المشاريع.	*0.500	
	قدرة البلدية على تنويع التمويل محدودة.	*0.422	
	تساهم مصادر التمويل في دعم التنمية.	**0.702	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (04) إلى وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المحور الأول المتعلق بـموارد ميزانية الجماعات المحلية، حيث تم الاعتماد على معامل الارتباط سبيرمان للتحقق من مدى ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية للمحور عند مستوى دلالة 0.05. وتبين أن أغلب الفقرات سجلت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائية، إذ تراوحت القيم بين مستويات متوسطة وقوية، مما يدل على انسجام فقرات المحور وقدرتها على قياس نفس البعد.

كما نلاحظ أن الفقرات المتعلقة بمساهمة الرسوم المحلية، وصندوق الضمان والتضامن، وتساهم مصادر التمويل في دعم التنمية، قد حققت معاملات ارتباط مرتفعة نسبيا، وهو ما يعكس قوة ارتباطها

بالمحور. في حين سجلت بعض الفقرات قيما أقل نسبيا لكنها تبقى دالة إحصائيا، مما يؤكد قبول جميع الفقرات وعدم وجود ما يستوجب الحذف.

وبشكل عام، يمكن القول إن نتائج معامل سبيرمان تؤكد تمتع المحور الأول بدرجة جيدة من الصدق الداخلي، مما يسمح بالاعتماد عليه في التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة بثقة.

2- معامل الارتباط بين فقرات و ابعاد المحور الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين فقرات و ابعاد المحور الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل

مشاريع التنمية المحلية

المحاور	الابعاد	العبرة	معامل الارتباط سبيرمان	SIG
دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية	فعالية تمويل المشاريع التنموية	تساهم ميزانية البلدية في تمويل المشاريع التنموية.	**0.861	0.000
		تساهم الميزانية في تحسين البنية التحتية.	**0.650	
		تعكس الميزانية الأولويات المحلية.	**0.500	
		توجد فعالية في تنفيذ المشاريع الممولة..	**0.594	
		يتم احترام آجال إنجاز المشاريع .	**0.388	
		توجد رقابة على تنفيذ الميزانية.	**0.728	
		يتم توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية	**0.565	
	مساهمة الميزانية في التنمية المحلية	يتم إعداد الميزانية وفق احتياجات السكان	**0.608	
		تساعد الميزانية في تحسين الخدمات العمومية	**0.607	
		تساهم الميزانية في تقليل الفوارق التنموية.	**0.669	
		تسهم الميزانية في تحسين ظروف المعيشة.	**0.826	
		تساعد الميزانية في دعم التنمية الاقتصادية.	**0.841	
		تعكس الميزانية قدرة على تحقيق التنمية المستدامة.	**0.807	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من خلال نتائج الجدول رقم (05) الخاص بمعامل الارتباط سيرمان بين فقرات وأبعاد المحور الثاني المتعلق بدور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وجود علاقات ارتباط موجبة وقوية إلى قوية جدا بين مختلف الفقرات والأبعاد. حيث سجلت جميع قيم معاملات الارتباط مستويات مرتفعة نسبيا تراوحت بين 0.388 و0.861، مما يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المحور وقدرتها على قياس نفس البعد.

كما تبين أن جميع قيم الدلالة الإحصائية SIG جاءت أقل من 0.05، وهو ما يؤكد معنوية معاملات الارتباط وإمكانية اعتمادها إحصائيا. وقد سجلت الفقرة الخاصة بمساهمة الميزانية في تمويل المشاريع التنموية أعلى معامل ارتباط (0.861)، مما يعكس قوة علاقتها بالبُعد الخاص بفعالية تمويل المشاريع التنموية، في حين سجلت بعض الفقرات مثل احترام آجال إنجاز المشاريع معاملات ارتباط أقل نسبيا لكنها بقيت دالة إحصائيا، مما يدل على أنها ما تزال مرتبطة بالبُعد المدروس.

وبالنسبة لبعد مساهمة الميزانية في التنمية المحلية، فقد أظهرت النتائج كذلك معاملات ارتباط مرتفعة تراوحت بين 0.607 و0.841، مما يعكس قوة العلاقة بين الفقرات وهذا البعد، خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة ودعم التنمية الاقتصادية. وبشكل عام تؤكد هذه النتائج أن فقرات المحور الثاني تتمتع بصدق اتساق داخلي جيد، ويمكن الاعتماد عليها في قياس دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية.

المبحث الثالث: عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

يُخصص هذا المبحث لعرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بدور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية. حيث تم تفريغ ومعالجة بيانات الاستبيان الموجه إلى عمال وموظفي البلدية محل الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

كما يتم من خلال هذا المبحث تحليل خصائص عينة الدراسة واستجاباتها تجاه مختلف محاور الاستبيان المتعلقة بموارد ميزانية الجماعات المحلية ودورها في تمويل التنمية المحلية. وفي الأخير يتم اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، والتي نبينها في الجداول و الاشكال التالية :

أولاً: توزيع افراد العينة حسب الجنس :

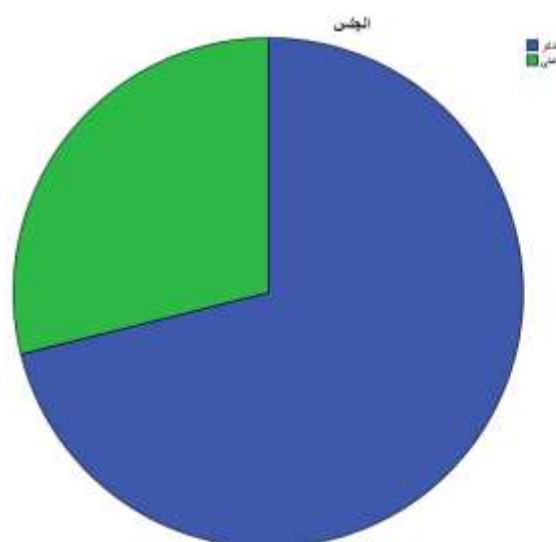
و ذلك نوضحه في الجدول اسفله و الشكل :

الجدول رقم 06: يمثل توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	32	71.1%
انثى	13	28.9%
المجموع	45	100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

الشكل رقم 2: يمثل توزيع افراد العينة حسب الجنس



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

يوضح الجدول رقم 06 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث تبين النتائج أن نسبة الذكور بلغت 71.1% بتكرار قدره 32 مفردة، في حين بلغت نسبة الإناث 28.9% بتكرار 13 مفردة، ليصل إجمالي أفراد العينة إلى 45 مفردة بنسبة 100%. ويظهر من خلال هذه النتائج أن أغلبية أفراد العينة من الذكور، وهو ما يعكس هيمنة هذا الجنس على مجتمع الدراسة أو طبيعة التوظيف داخل المؤسسة محل الدراسة، الأمر الذي قد يؤثر نسبيا على تمثيل وجهات النظر بين الجنسين في تحليل نتائج الدراسة.

ثانيا: توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية :

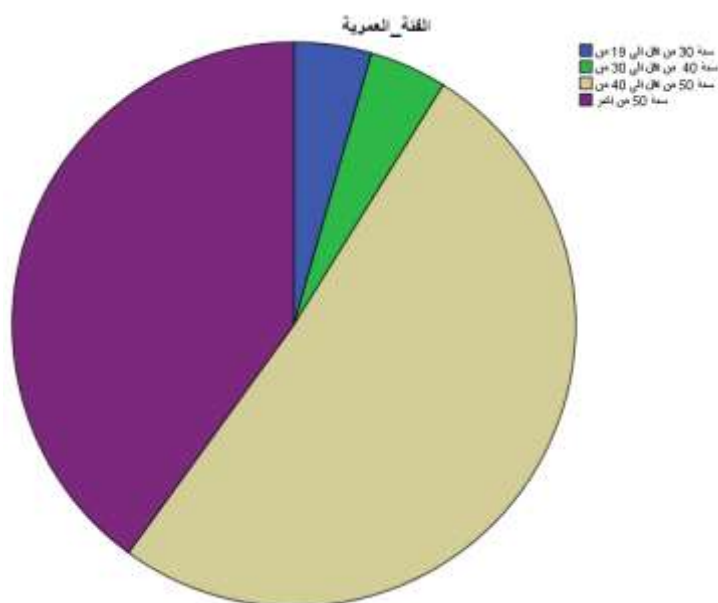
و ذلك نوضحه في الجدول اسفله و الشكل :

الجدول رقم 07: يمثل توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
من 19 سنة الى اقل من 30 سنة	2	4.4%
من 30 سنة الى اقل من 40 سنة	2	4.4%
من 40 سنة الى اقل من 50 سنة	23	51.1%
اكبر من 50 سنة	18	40%
المجموع	45	100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

الشكل رقم 3: يمثل توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

يبين الجدول رقم 07 توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية، حيث تظهر النتائج ان الفئة العمرية من 40 سنة الى اقل من 50 سنة تمثل النسبة الاكبر من افراد العينة بنسبة 51.1 بالمئة بعدد 23 مفردة، تليها الفئة العمرية اكبر من 50 سنة بنسبة 40 بالمئة بعدد 18 مفردة، في حين سجلت الفئتان العمريتان من 19 الى اقل من 30 سنة ومن 30 الى اقل من 40 سنة اقل نسبة متساوية قدرت بـ 4.4 بالمئة لكل منهما بعدد 2 مفردة لكل فئة. ويعكس هذا التوزيع ان غالبية افراد العينة ينتمون الى الفئات العمرية المتوسطة والكبيرة، وهو ما قد ينسجم مع طبيعة الوظائف والخبرة المهنية داخل البلدية محل الدراسة، ويعزز من موثوقية الاجابات المتحصل عليها نظرا لخبرة الباحثين في المجال الاداري والمالي.

ثالثا: توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي :

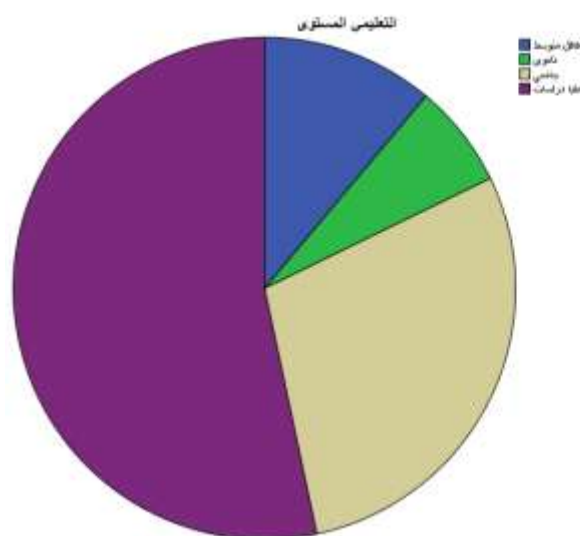
و ذلك نوضحه في الجدول اسفله و الشكل :

الجدول رقم 08: يمثل توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط فاقل	5	11.1%
ثانوي	3	6.7%
جامعي	13	28.9%
دراسات عليا	24	53.3%
المجموع	45	100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

الشكل رقم 4: يمثل توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

يبين الجدول رقم 08 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، حيث يتضح أن الفئة الغالبة هي فئة الدراسات العليا بنسبة 53.3 بالمائة، تليها فئة الثانوي بنسبة 24 بالمائة، ثم فئة الجامعي بنسبة 11.1 بالمائة، في حين تمثل فئة متوسط فأقل أقل نسبة داخل العينة. ويشير هذا التوزيع إلى أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، مما يعزز من دقة وموضوعية الإجابات المقدمة، ويعكس قدرة العينة على فهم عبارات الاستبيان والإجابة عنها بشكل علمي، وهو ما يساهم في دعم موثوقية نتائج الدراسة.

رابعاً: توزيع افراد العينة حسب الخبرة :

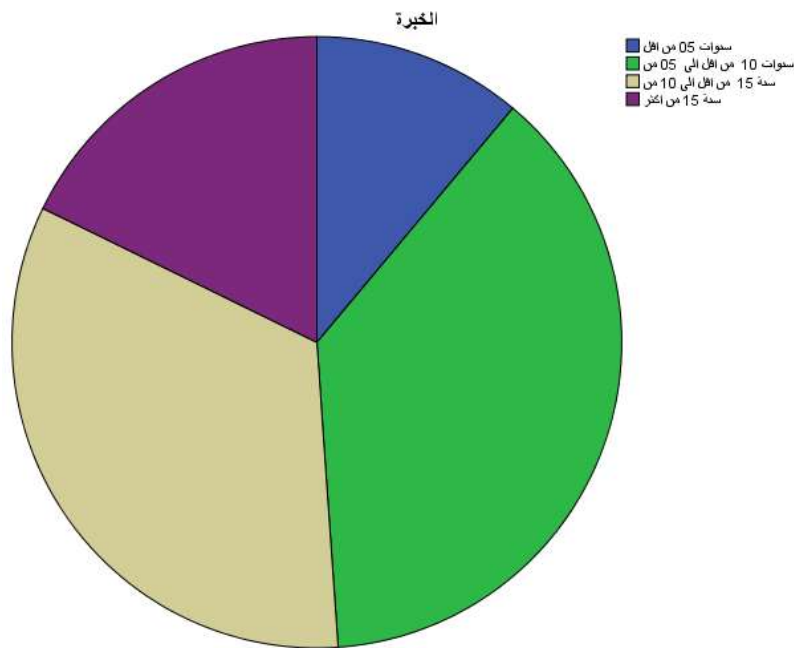
و ذلك نوضحه في الجدول اسفله و الشكل :

الجدول رقم 09: يمثل توزيع افراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	5	11.1%
من 05 سنوات الى أقل من 10 سنوات	17	37.8%
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنوات	15	33.3%
أكثر من 15 سنة	8	17.8%
المجموع	45	100

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

الشكل رقم 5: يمثل توزيع افراد العينة حسب الخبرة



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 22

يبين الجدول رقم 09 توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية، حيث يتضح ان الفئة الاكثر تمثيلا هي فئة من 05 سنوات الى اقل من 10 سنوات بنسبة 37.8 بالمئة وبعدد 17 مفردة، تليها فئة من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة بنسبة 33.3 بالمئة وبعدد 15 مفردة، ثم فئة اكثر من 15 سنة بنسبة 17.8 بالمئة اي 8 مفردات، في حين تمثل فئة اقل من 05 سنوات اقل نسبة مقدرة بـ 11.1 بالمئة وبعدد 5 مفردات. ويشير هذا التوزيع الى ان غالبية افراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية متوسطة الى مرتفعة، مما يعزز من مصداقية الاجابات المتحصل عليها ويجعلها اكثر تعبيرا عن الواقع المهني داخل المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الثاني : عرض و تحليل نتائج محاور الدراسة

في هذا الجزء، سيتم عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المرتبطة بالأبعاد الفرعية لهذا المحور، وذلك من خلال إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة.

أولاً: عرض نتائج المحور الاول " موارد ميزانية الجماعات المحلية "

في هذا الجزء، سيتم عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المرتبطة بهذا المحور، وذلك من خلال إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث سيتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة.

الجدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الاول موارد ميزانية الجماعات المحلية

الرقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	رتبة السؤال
01	تعتمد البلدية على الموارد الجبائية كمصدر أساسي.	2.711	0.588	متوسط	11
02	تساهم الضرائب المحلية في تمويل التنمية.	3.888	0.714	مرتفع	5
03	تساعد الرسوم المحلية في زيادة الموارد.	3.644	0.883	مرتفع	8
04	توجد صعوبات في التحصيل الجبائي.	3.533	0.943	مرتفع	9
05	يتم استغلال ممتلكات البلدية مالياً.	4.000	0.707	مرتفع	3
06	تعتبر الإعانات الحكومية مورداً مهماً	3.911	0.792	مرتفع	4
07	يعتمد التمويل على صندوق الضمان والتضامن بشكل كبير	3.933	0.719	مرتفع	2
08	تساهم القروض في تمويل المشاريع	3.688	0.763	مرتفع	7
09	تساهم الهبات في تمويل بعض المشاريع.	3.800	0.625	مرتفع	6
10	قدرة البلدية على تنويع التمويل محدودة.	4.066	0.579	مرتفع	1
11	تساهم مصادر التمويل في دعم التنمية.	3.977	0.753	مرتفع	2
المتوسط والانحراف المعياري الإجمالي للمحور الاول		3.74	0.73	مرتفع	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 10 نتائج تحليل استجابات أفراد العينة المتعلقة بمحور موارد ميزانية الجماعات المحلية، حيث تشير النتائج إلى أن الاتجاه العام لإجابات الباحثين كان مرتفعاً. بمتوسط حسابي كلي قدره 3.74 وانحراف معياري قدره 0.73، مما يدل على وجود درجة اتفاق مرتفعة نسبياً حول مختلف مؤشرات هذا المحور.

وقد سجلت عبارة قدرة البلدية على تنويع التمويل محدودة أعلى متوسط حسابي قدره 4.066 وباتجاه مرتفع، مما يعكس إدراك أفراد العينة لوجود محدودية في تنويع مصادر التمويل المحلي، تليها عبارة يعتمد التمويل على صندوق الضمان والتضامن بشكل كبير بمتوسط 3.933، ثم عبارة تساهم الإعانات الحكومية موردا مهما بمتوسط 3.911. في المقابل سجلت عبارة تعتمد البلدية على الموارد الجبائية كمصدر أساسي أقل متوسط حسابي قدره 2.711 وباتجاه متوسط، مما يشير إلى تباين في اعتماد البلدية على الموارد الجبائية مقارنة ببقية مصادر التمويل.

كما تظهر النتائج وجود تجانس نسبي في إجابات أفراد العينة بالنظر إلى قيم الانحرافات المعيارية التي بقيت في مستويات مقبولة. وبصفة عامة تعكس هذه النتائج أن موارد ميزانية الجماعات المحلية تعتمد بدرجة معتبرة على مصادر متعددة مع بروز أهمية الإعانات والتحويلات المالية مقابل محدودية الاعتماد على الموارد الجبائية.

ثانيا: تحليل نتائج المحور الثاني " دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية ".

1- عرض وتحليل نتائج البعد الفرعي الأول:

سنقوم فيما يلي بعرض وتحليل استجابات أفراد العينة للعبارات المتعلقة بهذا البعد، حيث يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بـ "فعالية تمويل المشاريع التنموية"

الجدول رقم (11) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبعد الفرعي الأول.

الرقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	رتبة السؤال
01	تساهم ميزانية البلدية في تمويل المشاريع التنموية.	3.577	1.076	مرتفع	6
02	تساهم الميزانية في تحسين البنية التحتية.	3.800	0.625	مرتفع	5
03	تعكس الميزانية الأولويات المحلية.	3.955	0.474	مرتفع	3
04	توجد فعالية في تنفيذ المشاريع الممولة.	3.866	0.504	مرتفع	4
05	يتم احترام آجال إنجاز المشاريع .	3.977	0.451	مرتفع	2
06	توجد رقابة على تنفيذ الميزانية.	3.866	0.660	مرتفع	4
07	يتم توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية	4.044	0.424	مرتفع	1
	المتوسط والانحراف المعياري الإجمالي للبعد الفرعي الأول	3.869	0.602	مرتفع	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 11 ان استجابات افراد العينة حول بعد فعالية تمويل المشاريع التنموية جاءت في مجملها باتجاه مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي 3.869 بانحراف معياري قدره 0.602 وهو ما يعكس تجانس نسبي في اراء المبحوثين. وقد تصدرت عبارة يتم توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الاولوية المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 4.044 وانحراف معياري 0.424 وباتجاه مرتفع، مما يدل على وجود وعي لدى افراد العينة بمدى توجيه الميزانية نحو الاولويات المحلية.

كما جاءت عبارة يتم احترام اجال انجاز المشاريع في المرتبة الثانية بمتوسط 3.977، تليها عبارة تعكس الميزانية الاولويات المحلية في المرتبة الثالثة بمتوسط 3.955. في حين سجلت عبارة تساهم ميزانية البلدية في تمويل المشاريع التنموية اقل متوسط حسابي ضمن العبارات لكنه بقي في مستوى مرتفع بمتوسط 3.577، مما يشير الى ان جميع المؤشرات تعكس تقييما ايجابيا لفعالية تمويل المشاريع التنموية في البلدية محل الدراسة.

2- عرض وتحليل نتائج البعد الفرعي الثاني:

سنقوم فيما يلي بعرض وتحليل استجابات أفراد العينة للعبارات المتعلقة بهذا البعد، حيث يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بـ "مساهمة الميزانية في التنمية المحلية"

الجدول رقم (12) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالبعد الفرعي الثاني.

الرقم	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	رتبة السؤال
01	يتم إعداد الميزانية وفق احتياجات السكان	4.066	0.393	مرتفع	2
02	تساعد الميزانية في تحسين الخدمات العمومية	4.044	0.366	مرتفع	3
03	تساهم الميزانية في تقليل الفوارق التنموية.	4.022	0.499	مرتفع	4
04	تسهم الميزانية في تحسين ظروف المعيشة.	3.977	0.621	مرتفع	5
05	تساعد الميزانية في دعم التنمية الاقتصادية.	4.133	0.457	مرتفع	1
06	تعكس الميزانية قدرة على تحقيق التنمية المستدامة.	3.955	0.705	مرتفع	6
	المتوسط والانحراف المعياري الاجمالي للبعد الفرعي الثاني	4.033	0.507	مرتفع	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 12 ان استجابات افراد العينة حول بعد مساهمة الميزانية في التنمية المحلية جاءت ذات اتجاه مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي 4.033 بانحراف معياري قدره 0.507، وهو ما يدل على تجانس نسبي في اجابات المبحوثين. وقد احتلت عبارة تساعد الميزانية في دعم التنمية الاقتصادية المرتبة الاولى بمتوسط حسابي 4.133، تليها عبارة يتم اعداد الميزانية وفق احتياجات السكان بمتوسط 4.066، ثم عبارة تساعد الميزانية في تحسين الخدمات العمومية بمتوسط 4.044، ثم تساهم الميزانية في تقليل الفوارق التنموية بمتوسط 4.022، تليها عبارة تساهم الميزانية في تحسين ظروف المعيشة بمتوسط 3.977، وفي المرتبة الاخيرة جاءت عبارة تعكس الميزانية قدرة على تحقيق التنمية المستدامة بمتوسط 3.955، وجميع القيم تقع ضمن فئة مرتفع حسب سلم ليكرت الخماسي، مما يعكس وجود ادراك ايجابي لدى افراد العينة حول دور الميزانية في دعم التنمية المحلية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج

بعد تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المرتبطة بالمحاور الأساسية التي تناولها المطلب السابق، سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة التي تم تبنيها، مع تقديم مناقشة تفصيلية للنتائج المتوصل إليها.

أولاً: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية ($\alpha \leq 0.05$).

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي من أجل اختبار العلاقة الارتباطية واستخدام المربعات الصغرى عند معنوية ($\alpha \leq 0.05$) حيث ان المتغير المستقل هو موارد ميزانية الجماعات المحلية و التابع هو تمويل مشاريع التنمية المحلية ، والجدول الموالي يبين نوع العلاقة الارتباطية بينهما:

الجدول رقم 13 : الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع

النموذج	معامل R الارتباط	R-deux معامل التحديد	R-deux معدلة	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.715 ^a	0.511	0.500	0.242

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (13) نتائج تحليل الارتباط والانحدار بين موارد ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها المتغير المستقل، وتمويل مشاريع التنمية المحلية باعتباره المتغير التابع. وقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط R بلغ قيمة قدرها 0.715، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة طردية قوية نسبياً بين المتغيرين، أي أنه كلما تحسنت موارد ميزانية الجماعات المحلية ارتفع مستوى تمويل مشاريع التنمية المحلية. كما بلغ معامل التحديد R^2 قيمة 0.511، وهو ما يدل على أن موارد ميزانية الجماعات المحلية تفسر ما نسبته 51.1% من التغيرات الحاصلة في تمويل مشاريع التنمية المحلية، وهي نسبة تفسير معتبرة تعكس وجود تأثير واضح للمتغير المستقل على المتغير التابع.

أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 48.9%، فترجع إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة، والتي قد تكون ذات علاقة بتمويل مشاريع التنمية المحلية، مثل السياسات التنموية، وكفاءة التسيير الإداري، والموارد البشرية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وعليه، يمكن القول إن موارد ميزانية الجماعات المحلية تلعب دوراً مهماً في دعم وتمويل مشاريع التنمية المحلية، وهو ما يعزز صحة الفرضية الرئيسية للدراسة المتعلقة بوجود علاقة وتأثير بين المتغيرين.

*تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار والذي يدرس "مدى ملائمة خط الانحدار للمعطيات."

الجدول رقم 14: تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قينة اختبار تحليل التباين F	مستوى دلالة الاختبار sig
الانحدار	2.654	1	2.654	44.986	0.000 ^b
البواقي	2.537	43	0.059		
المجموع	5.191	44			

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم 14 ان نموذج الانحدار ككل دال احصائيا، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 44.986 عند مستوى دلالة 0.000 وهو اقل من 0.05، مما يدل على معنوية النموذج وصلاحيته لشرح العلاقة بين المتغيرين، وبالتالي فإن نموذج الانحدار يعد ملائما للتنبؤ بالعلاقة بين موارد الميزانية وتمويل مشاريع التنمية المحلية.

*دراسة معاملات خط الانحدار :

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار :

الجدول رقم 15 : قيم معاملات خط الانحدار

النموذج	معامل الانحدار B	الخطا المعياري	معامل Beta	قيمة T	SIG الدلالة
الثابت	1.860	0.313		5.943	0.000
موارد ميزانية الجماعات المحلية	0.557	0.083	0.715	6.707	0.000

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 15 ان المتغير المستقل موارد ميزانية الجماعات المحلية يؤثر بشكل موجب ودال احصائيا على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0.557$ عند مستوى دلالة 0.000 وهو اقل من 0.05، مما يدل على وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع، كما ان قيمة الثابت بلغت 1.860 مما يشير الى وجود مستوى اساسي لتمويل التنمية حتى في غياب تأثير المتغير المستقل.

وبناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي، حيث تبين ان قيمة $\text{Sig} = 0.000 < 0.05$ ، وقيمة F دالة احصائيا، ومعامل B موجب ودال، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على تمويل مشاريع التنمية المحلية.

إذا فان معادلة خط الانحدار هي كالتالي:

$$Y = 1.860 + 0.557X$$

حيث:

• $Y =$ تمويل مشاريع التنمية المحلية

• $X =$ موارد ميزانية الجماعات المحلية

2- اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

• يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية تمويل المشاريع التنموية.

• الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على

فعالية تمويل المشاريع التنموية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

• الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية

تمويل المشاريع التنموية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي من أجل اختبار العلاقة الارتباطية واستخدام المربعات الصغرى عند مستوى

معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ حيث ان المتغير المستقل هو موارد ميزانية الجماعات المحلية و التابع هو فعالية تمويل

المشاريع التنموية ، والجدول الموالي يبين نوع العلاقة الارتباطية بينهما:

الجدول رقم 16: الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع

النموذج	معامل الارتباط R	R-deux معامل التحديد	R-deux معدلة	الخطأ المعياري للتقدير
	0.723 ^a	0.523	0.512	0.290

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (16) نتائج تحليل الارتباط والانحدار بين موارد ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها المتغير

المستقل، وفعالية تمويل المشاريع التنموية باعتبارها المتغير التابع. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط

R بلغت 0.723، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، ما يعني أنه كلما

تحسنت موارد ميزانية الجماعات المحلية ارتفعت فعالية تمويل المشاريع التنموية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ما يعادل 0.523، وهو ما يدل على أن موارد ميزانية الجماعات المحلية

تفسر نسبة 52.3% من التغيرات الحاصلة في فعالية تمويل المشاريع التنموية، وهي نسبة معتبرة تعكس قوة

تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 47.7%، فترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة، والتي قد تتمثل في كفاءة التسيير الإداري، وآليات الرقابة والمتابعة، والسياسات التنموية المعتمدة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ حوالي 0.512، وهي قيمة قريبة من معامل التحديد الأصلي، مما يعكس ملائمة النموذج الإحصائي للتحليل وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرين بدرجة جيدة من الدقة والمصادقية.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن موارد ميزانية الجماعات المحلية تساهم بشكل واضح في تحسين فعالية تمويل المشاريع التنموية، وهو ما يدعم صحة الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية بين المتغيرين.

*تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار والذي يدرس "مدى ملائمة خط الانحدار للمعطيات".

الجدول رقم 17: تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Ddl	معدل المربعات	قينة اختبار تحليل التباين F	مستوى دلالة الاختبار sig
الانحدار	3.968	1	3.968	47.187	0.000 ^b
البواقي	3.616	43	0.084		
المجموع	7.585	44			

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من خلال نتائج تحليل التباين ان نموذج الانحدار ككل دال احصائيا، حيث بلغت قيمة $F = 47.187$ عند مستوى دلالة 0.000 وهو اقل من 0.05، مما يدل على معنوية النموذج وصلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما تشير قيمة مجموع المربعات الى وجود تباين مفسر جيد مقارنة بالتباين غير المفسر، مما يؤكد ان النموذج المستخدم مناسب لاختبار الفرضية.

*دراسة معاملات خط الانحدار :

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار :

الجدول رقم 18: قيم معاملات خط الانحدار

النموذج	معامل الانحدار B	الخطا المعياري	معامل Beta	قيمة T	SIG القيمة الدلالة
الثابت	1.320	0.374		3.533	0.000
موارد ميزانية الجماعات المحلية	0.681	0.099	0.723	0.869	0.000

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج معاملات الانحدار ان المتغير المستقل (موارد ميزانية الجماعات المحلية) له تأثير ايجابي ودال احصائيا على المتغير التابع، حيث بلغت قيمة $Beta = 0.723$ وقيمة الدلالة $Sig = 0.000$ وهي اقل من 0.05، مما يؤكد وجود اثر معنوي قوي. كما ان قيمة الثابت بلغت 1.320 مما يعكس المستوى الاساسي للمتغير التابع في حال غياب اثر المتغير المستقل، وتؤكد نتائج T دلالة المعاملات وصلاحيته النموذج.

بعد تحليل نتائج الانحدار الخطي يتبين وجود اثر ذو دلالة احصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على تمويل مشاريع التنمية المحلية، حيث اظهرت النتائج ان قيمة $Sig = 0.000$ وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05، كما ان معامل الارتباط جاء قويا وموجبا، مما يدل على وجود علاقة تأثير مباشرة بين المتغيرين. وبناء على ذلك يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

وتصبح معادلة خط الانحدار كما يلي:

$$Y_1 = 1.320 + 0.681X$$

حيث:

• Y_1 = فعالية تمويل المشاريع التنموية

• $X =$ تمثل موارد ميزانية الجماعات المحلية

3- اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة موارد ميزانية الجماعات المحلية في التنمية المحلية.
 - الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة موارد ميزانية الجماعات المحلية في التنمية المحلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
 - الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة موارد ميزانية الجماعات المحلية في التنمية المحلية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.
- تم استخدام تحليل الانحدار الخطي من أجل اختبار العلاقة الارتباطية واستخدام المربعات الصغرى عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ حيث ان المتغير المستقل هو موارد ميزانية الجماعات المحلية و التابع مساهمة الميزانية في التنمية المحلية ، والجدول الموالي يبين نوع العلاقة الارتباطية بينهما:

الجدول رقم 19: الارتباط الخطي بين المتغير المستقل و المتغير التابع

النموذج	معامل الارتباط	R-deux معامل التحديد	R-deux معدلة	الخطأ المعياري للتقدير
	0.436 ^a	0.190	0.171	0.379

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (19) نتائج تحليل الارتباط والانحدار بين موارد ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها المتغير المستقل، ومساهمتها في التنمية المحلية باعتبارها المتغير التابع. وقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.436، وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية ضعيفا نسبيا بين المتغيرين، ما يعني أن زيادة موارد ميزانية الجماعات المحلية ترتبط بارتفاع مستوى مساهمتها في التنمية المحلية، إلا أن قوة هذه العلاقة تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة بالنتائج المتحصل عليها في الفرضيات السابقة.

كما بلغ معامل التحديد R^2 قيمة 0.190، وهو ما يشير إلى أن موارد ميزانية الجماعات المحلية تفسر ما نسبته 19% فقط من التغيرات الحاصلة في مساهمتها في التنمية المحلية، وهي نسبة تفسير ضعيفة نسبياً، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً في تحقيق التنمية المحلية لم يتضمنها نموذج الدراسة.

أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 81%، فتعود إلى متغيرات وعوامل أخرى قد تكون مرتبطة بكفاءة التسيير المحلي، وفعالية التخطيط التنموي، ومستوى الحوكمة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى طبيعة السياسات العمومية المعتمدة.

كما بلغ الخطأ المعياري للتقدير 0.379، وهي قيمة تعكس مستوى مقبولا من دقة النموذج في تقدير العلاقة بين المتغيرين، إلا أنها في الوقت نفسه تؤكد أن القدرة التفسيرية للنموذج تبقى محدودة نسبياً مقارنة بالنماذج السابقة.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن موارد ميزانية الجماعات المحلية لها مساهمة في التنمية المحلية، غير أن هذا التأثير يبقى متوسطاً وضعيف القدرة التفسيرية، مما يشير إلى أن التنمية المحلية لا تعتمد فقط على الموارد المالية، بل تتأثر أيضاً بمجموعة من العوامل الأخرى التنظيمية والاقتصادية والإدارية.

*تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

يوضح الجدول الموالي تحليل تباين خط الانحدار والذي يدرس "مدى ملائمة خط الانحدار للمعطيات".

الجدول رقم 20: تحليل تباين خط الانحدار ANOVA:

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	قينة اختبار	مستوى دلالة
		Ddl		تحليل التباين F	الاختبار sig
الانحدار	1.454	1	1.454	10.096	^b 0.003
البواقي	6.191	43	0.144		
المجموع	7.644	44			

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم 20 دلالة النموذج الإحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (10.096) عند مستوى دلالة (0.003)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل دال إحصائياً. وبذلك فإن خط الانحدار ملائم لتمثيل العلاقة بين موارد ميزانية الجماعات المحلية ومساهمة الميزانية في التنمية المحلية، مما يسمح باعتماد نتائج الانحدار في اختبار الفرضية.

*دراسة معاملات خط الانحدار :

الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار :

الجدول رقم 21: قيم معاملات خط الانحدار

النموذج	معامل الانحدار B	الخطا المعياري	معامل Beta	قيمة T	SIG القيمة الدلالة
الثابت	2.490	0.489		5.093	0.000
موارد ميزانية الجماعات المحلية	0.412	0.130	0.436	3.177	0.003

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 21 أن معامل الانحدار للمتغير المستقل (موارد ميزانية الجماعات المحلية) بلغ (B = 0.412) وهو موجب، مما يدل على وجود تأثير إيجابي بين المتغير المستقل والمتغير التابع. كما أن قيمة (t = 3.177) ودلالة (0.003) أقل من 0.05، مما يؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية. أما الثابت فقد بلغ (2.490) وهو يمثل قيمة المتغير التابع عند انعدام تأثير المتغير المستقل.

بناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط يتبين أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.003) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما أن معامل الانحدار (B = 0.412) دال إحصائيا وموجب، مما يؤكد وجود أثر لموارد ميزانية الجماعات المحلية على مساهمة الميزانية في التنمية المحلية.

وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على مساهمة الميزانية في التنمية المحلية.

ومنها تصبح معادلة خط الانحدار كما يلي:

$$Y_2 = 2.490 + 0.412X$$

حيث:

• Y_2 = مساهمة الميزانية في التنمية المحلية

• X = موارد ميزانية الجماعات المحلية

ثانياً: مناقشة نتائج الفرضيات

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بموارد ميزانية الجماعات المحلية ودورها في تمويل مشاريع التنمية المحلية وجود اتجاه إيجابي عام لدى أفراد العينة نحو أهمية الموارد المالية المحلية في دعم التنمية المحلية وتمويل المشاريع التنموية. وقد بينت نتائج التحليل الوصفي أن أغلب أفراد العينة يتفقون على أن ميزانية الجماعات المحلية تمثل أداة أساسية في تمويل المشاريع وتحسين الخدمات العمومية ودعم التنمية الاقتصادية، وهو ما تؤكدته المتوسطات الحسابية المرتفعة لمحاوِر الدراسة.

وفيما يتعلق بمحور موارد ميزانية الجماعات المحلية، كشفت النتائج أن الإعانات الحكومية وصندوق الضمان والتضامن يمثلان من أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية، في حين تبقى الموارد الذاتية، خاصة الجباية المحلية، محدودة نسبياً. ويتوافق ذلك مع الواقع المالي للبلديات الجزائرية التي تعتمد بدرجة كبيرة على التحويلات المركزية من أجل تمويل المشاريع التنموية وتغطية النفقات المحلية.

كما أظهرت النتائج وجود محدودية في تنوع مصادر التمويل المحلي، حيث سجلت عبارة "قدرة البلدية على تنوع التمويل محدودة" أعلى متوسط حسابي ضمن المحور الأول، وهو ما يعكس استمرار تبعية الجماعات المحلية للدعم الحكومي، الأمر الذي قد يؤثر على استقلاليتها المالية وقدرتها على تحقيق تنمية محلية مستدامة.

أما فيما يخص اختبار الفرضية الرئيسية، فقد بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على تمويل مشاريع التنمية المحلية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.715$)، وهي قيمة تدل على وجود علاقة طردية قوية نسبياً بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد ($R^2=0.511$)، مما يعني أن موارد الميزانية تفسر حوالي 51.1% من التغيرات الحاصلة في تمويل مشاريع التنمية المحلية، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى مرتبطة بالتسيير الإداري والظروف الاقتصادية والتنظيمية.

كما أكدت نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) معنوية نموذج الانحدار، حيث جاءت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وهو ما يدعم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، ويؤكد وجود تأثير حقيقي لموارد الميزانية على تمويل مشاريع التنمية المحلية.

وفيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى، فقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي قوي نسبيا لموارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية تمويل المشاريع التنموية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.723$) ومعامل التحديد ($R^2=0.523$)، وهي نتائج تعكس أن تحسين الموارد المالية يساهم بشكل واضح في رفع فعالية تمويل المشاريع، سواء من خلال توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية أو من خلال تحسين تنفيذ البرامج التنموية واحترام آجال الإنجاز.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية، فقد بينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على مساهمتها في التنمية المحلية، غير أن قوة هذا التأثير جاءت متوسطة نسبيا، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.436$) ومعامل التحديد ($R^2=0.190$)، مما يدل على أن الموارد المالية تفسر نسبة محدودة فقط من التغيرات المرتبطة بالتنمية المحلية. ويشير ذلك إلى أن تحقيق التنمية المحلية لا يعتمد فقط على حجم الموارد المالية، بل يتأثر أيضا بعوامل أخرى مثل كفاءة التسيير المحلي، وفعالية التخطيط التنموي، ومستوى الحوكمة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة جاءت منسجمة مع الإطار النظري للدراسة ومع واقع الجماعات المحلية في الجزائر، حيث أكدت أن موارد ميزانية الجماعات المحلية تمثل عاملا مهما في تمويل المشاريع التنموية ودعم التنمية المحلية، إلا أن تحقيق فعالية أكبر يبقى مرتبطا بضرورة تحسين أساليب التسيير المالي والإداري، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الحوكمة والرقابة المحلية. بما يضمن استدامة التنمية المحلية وتحقيق أهدافها.

خلاصة الفصل الثالث:

يخلص هذا الفصل إلى أن الدراسة الميدانية قد أتاحت إسقاط الإطار النظري على واقع بلدية محل الدراسة، وذلك من خلال تحليل بيانات الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد أسفرت النتائج عن مستوى إدراك معتبر لدى أفراد العينة لأهمية موارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، بما يعكس وعياً بدورها في دعم مختلف الأنشطة التنموية.

كما بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود اتجاهات إيجابية لدى أفراد العينة نحو محاور الدراسة المختلفة، إضافة إلى تمتع أداة القياس بدرجات جيدة من الصدق والثبات، مما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

وفيما يتعلق باختبار الفرضيات، فقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لموارد الميزانية على أبعاد التنمية المحلية المختلفة، وهو ما يدعم قبول الفرضيات البديلة المعتمدة في الدراسة. كما أكدت النتائج على أهمية تنوع مصادر التمويل وفعالية التسيير المالي في تحسين مستوى التنمية المحلية.

وبناء على ما سبق، يتبين أن ميزانية الجماعات المحلية تُعد أداة أساسية ومحورية في دعم وتحقيق التنمية المحلية داخل البلدية محل الدراسة.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية، يمكن القول إن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة باعتباره يرتبط مباشرة بمدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية على المستوى المحلي وتحسين الخدمات العمومية للمواطنين، باعتبار أن الجماعات المحلية تعد الفاعل الأقرب إلى المواطن والأكثر تأثيراً في تلبية احتياجاته اليومية.

وقد انطلقت الدراسة من متغيرين رئيسيين يتمثلان في موارد ميزانية الجماعات المحلية كمتغير مستقل، وتمويل مشاريع التنمية المحلية كمتغير تابع، حيث تم تحليل العلاقة بينهما من خلال مجموعة من الأبعاد التي تعكس مصادر التمويل من جهة، ومستوى الفعالية والمساهمة في التنمية المحلية من جهة أخرى، وذلك بهدف تفسير كيفية تأثير الموارد المالية المحلية على واقع التنمية داخل البلدية محل الدراسة، مع التركيز على مدى قدرة هذه الموارد على ضمان استمرارية المشاريع وتحسين جودتها وتوجيهها نحو الأولويات الحقيقية للسكان.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من عمال وموظفي البلدية، حيث تم تصميم استبيان علمي تم التحقق من صدقه وثباته باستخدام معامل ألفا كرونباخ ومعاملات الارتباط، ثم تم تفريغ البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج SPSS. وقد تم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط، من أجل اختبار الفرضيات وقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

وقد سمحت هذه الدراسة الميدانية بتجسيد الإطار النظري على أرض الواقع، وكشفت عن طبيعة تسيير الميزانية المحلية ومدى انعكاسها على تمويل المشاريع التنموية، إضافة إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة في فعالية الإنفاق العمومي المحلي، خاصة ما يتعلق بتركيبة الموارد المالية وآليات توزيعها وتوجيهها نحو الأولويات التنموية.

وفي ضوء التحليل الإحصائي للبيانات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود مستوى مرتفع من إدراك أفراد العينة لأهمية موارد ميزانية الجماعات المحلية في دعم وتمويل التنمية المحلية

- اعتماد معتبر على الإعانات والتحويلات المالية مقارنة بالموارد الجبائية الذاتية

- وجود محدودية في تنوع مصادر التمويل المحلي داخل البلدية محل الدراسة
- تقييم إيجابي لفعالية تمويل المشاريع التنموية من حيث التوجيه والإنجاز والرقابة
- مساهمة الميزانية في تحسين مستوى الخدمات العمومية والبنية التحتية وتقليص الفوارق التنموية
- وجود علاقة ارتباط طردية بين موارد الميزانية ومستوى تمويل مشاريع التنمية المحلية
- ثبوت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموارد الميزانية على فعالية تمويل المشاريع التنموية
- ثبوت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموارد الميزانية على مساهمة الميزانية في التنمية المحلية

نتائج اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية". وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وبالتالي تثبت صحة الفرضية الرئيسية التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على فعالية تمويل المشاريع التنموية". وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين، وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي تثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لموارد ميزانية الجماعات المحلية على المساهمة في التنمية المحلية". وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين المتغيرين، وبالتالي تثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية، مع الإشارة إلى أن قوة التأثير التفسيري تبقى محدودة نسبياً مقارنة ببقية الفرضيات.

توصيات الدراسة

وبناء على هذه النتائج، وانطلاقاً من النقاش العلمي للمعطيات المتحصل عليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة العمل على تنويع مصادر التمويل المحلي وتقليل الاعتماد المفرط على التحويلات المركزية
- تحسين فعالية الجباية المحلية من خلال تطوير آليات التحصيل ومحاربة التهرب الجبائي
- تعزيز استغلال ممتلكات البلدية بشكل اقتصادي عقلاني يساهم في دعم الموارد الذاتية
- رفع كفاءة التسيير المالي المحلي من خلال تحسين التخطيط والبرمجة المالية للمشاريع
- تعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان حسن تنفيذ الميزانية وتوجيهها نحو الأولويات الحقيقية
- دعم التحول الرقمي في تسيير الميزانية بما يضمن الشفافية والنجاعة في استخدام الموارد
- تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين لضمان توجيه أفضل للاستثمارات العمومية

آفاق الدراسة

أما فيما يتعلق بآفاق الدراسة المستقبلية، فإن هذا الموضوع يفتح المجال أمام العديد من الإشكاليات البحثية التي يمكن التطرق إليها لاحقاً بهدف تعميق الفهم وتوسيع التحليل، ومن أهم هذه الآفاق:

- دراسة أثر الرقمنة المالية على تحسين كفاءة تسيير ميزانية الجماعات المحلية
- تحليل دور الحوكمة المحلية في تعزيز فعالية الإنفاق العمومي المحلي
- إجراء دراسات مقارنة بين بلديات مختلفة من حيث مصادر التمويل ومستوى التنمية
- دراسة العلاقة بين الكفاءة الإدارية وجودة تنفيذ المشاريع التنموية المحلية
- تقييم أثر الإصلاحات المالية المحلية على تعزيز الاستقلالية المالية للبلديات
- بحث دور الشفافية المالية في تحسين ثقة المواطنين في التسيير المحلي
- دراسة تأثير التكوين الإداري للموظفين على فعالية إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1. الحاج احمد محمد الأمين وآخرون، ورقة بعنوان الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشاركة في تحقيق التنمية، ورشة التنمية الاجتماعية، وزارة الرعاية الاجتماعية ، الخرطوم، 2007.
2. دنيدي يحيى المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2010.
3. علي إبراهيم سالم، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1991.
4. علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 .
5. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن، ط 1، 2015 .
6. لشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية- الاعتلال، العجز، و التحكم الجيد في التسيير، دار القصة للنشر ، دت.
7. محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004.
8. نائل عبد الحفيظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس - النظريات - التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2010.

ثانيا: الرسائل والاطروحات الجامعية

أ-دكتوراه

1. بقليل نور الدين ، اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2018-2019.
2. خنصري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر -واقع وآفاق-ن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03، 2011.

ب-ماجستير

1. براهيم محمد، الجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة حالة بلديات والية المدية،- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

2. عبد الحفيظ عباس، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2011-2012.
3. عبد القادر عكوش، التنظيم في المؤسسة الإدارية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2004-2006.
4. عثمان عزيزي، دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس و بلدية الرميلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2008.
5. محمد باخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية- دراسة ميدانية لولاية تلمسان،- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، 2004-2005.
6. نضيرة دوباي، الحكم الراشدي المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.

ج-ماستر

1. بري دلال، الاستقلال المالي للبلدية، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2014-2013 .
2. بونقاب حمزة ، زياني فارس، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2016-2020، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج، الجزائر، 2020-2021.

ثالثا: المقالات و الملتقيات العلمية

1. بن الحاج جلول ياسين، أهمية تفعيل الإيرادات المحلية غير الجبائية في تمويل التنمية المحلية -حالة الجزائر- د ذ م ، العدد 8، د ذ س.
2. بن يوسف خلف الله، اصلاح نظام التمويل المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، مجلة ابن خلدون للابداع والتنمية ، المجلد 02، العدد 01، جامعة ام البواقي، الجزائر ، 2020.

3. بوخاري عبد الحميد ، زرقون محمد، إدارة و تمويل التنمية المحلية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول تسيير الجماعات المحلية : الواقع و التحديات، جامعة البليدة، 2010.
4. زين العابدين جليل، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، العدد الثاني، ديسمبر 2012.
5. عبد الباقي محمد، قراش نسرين، شربالي عمر، اليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية ، الملتقى الوطني اليات تمكين المنازعات العملية عن تحقيق التنمية المحلية العامة في الجزائر، جامعة الخلفة ، الجزائر ، 2023.
6. عبد المجيد سلامة ، اليات تحسين دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 02، العدد 07، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2017.
7. عمار مرزوقي، تحضير وتنفيذ ميزانية البلدية المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني، ديسمبر 2012.
8. لخضر عبيدات، أهمية الجباية المحلية في تعزيز الاستقلالية المالية لتسيير ميزانية الجماعات المحلية (البلدية)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي جامعة الأغواط الجزائر، العدد 02، المجلد 15.
9. مقران وائل — مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، دفا تر السياسة والقانون، المجلد 17، العدد 01، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2025.
10. موسى بن منصور، عبد الفتاح اللوي، بدائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر ن 2002.
11. نعيجة فاهيم، الصادق الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، المجلد 14، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، 2020.

رابعاً: المطبوعات والمحاضرات العلمية

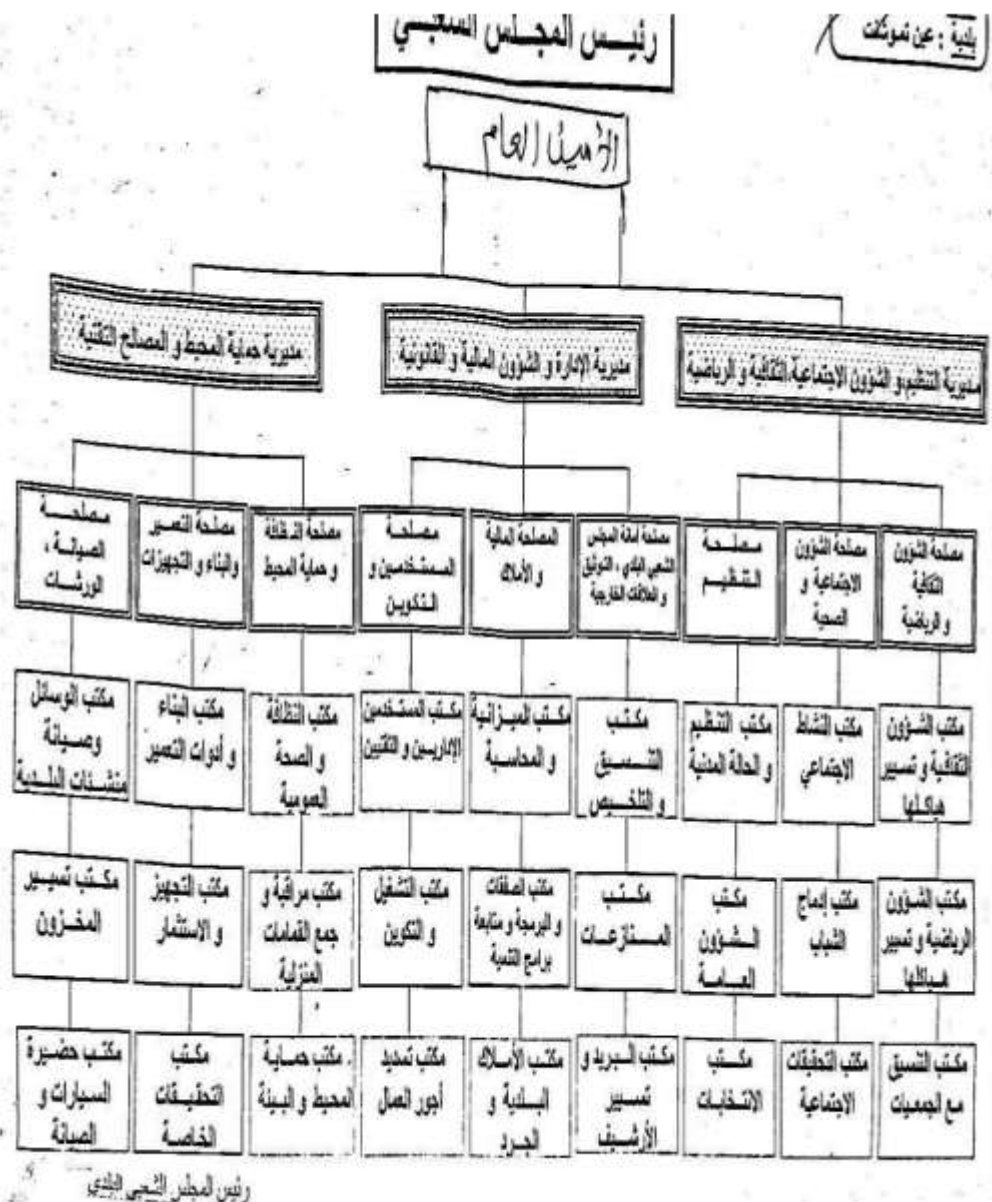
1. مكّي احمد، مطبوعة بيداغوجية في مادة المالية المحلية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ماستر في العلوم السياسية ، ب ذ م ، 2023-2024، ص 57-58.

خامساً: القوانين

2. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، (ج) رج ج: 12، الصادرة في: 29 فيفري 2012.
3. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، (ج) رج ج: 37، الصادرة في 03 يوليو 2011.
4. المادة 183 قانون الجماعات الإقليمية قانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.
5. قانون 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 أغسطس 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية
6. المادة 263 وزارة المالية قانون 90-36 المؤرخ في 01 جانفي 1994، المتضمن الضرائب المباشرة و الرسوم المثالية.
7. ج ج د ش، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ابريل سنة 2010 ، يحدد نسبة الاقتطاع من إيرادات التسيير في ميزانيات البلديات، المادة الأولى، الجريدة الرسمية ، العدد 34، ص17.
8. المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2021، المادة 1-42 ، الجزائر، 2021، ص13.

الملاحق

الملحق رقم : 01 يمثل الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت



الملحق رقم 2: استبيان الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب-عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير
تخصص : تسيير عمومي

استبيان

السادة والسيدات إيطارات، موظفو المؤسسة:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في محاسبة وجباية معمقة بعنوان دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية دراسة حالة بلدية ، ونحيطكم علما أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي و فقط ، نشكركم جزيل الشكر على مساهمتكم الجادة في الإجابة على العبارات المرفقة ، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.
ولكم منا فائق الشكر والتقدير

الرجاء وضع الإشارة (x) أمام العبارة التي ترون أنها تناسبكم.

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

1-النوع	ذكر		أنثى	
2-الفئة العمرية	من 19 الى اقل من 30 سنة	من 30 إلى اقل من 40 سنة	من 40 إلى اقل من 50 سنة	أكبر من 50 سنة
3-المستوى التعليمي	متوسط فاقل	ثانوي	جامعي	دراسات عليا
4-الخبرة	أقل من 05 سنوات	من 05 إلى اقل من 10 سنوات	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	أكثر من 15 سنة

المحور الاول: موارد ميزانية الجماعات المحلية

الرقم	العبارة	سلم القياس				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تعتمد البلدية على الموارد الجبائية كمصدر أساسي.					
02	تساهم الضرائب المحلية في تمويل التنمية.					
03	تساعد الرسوم المحلية في زيادة الموارد.					
04	توجد صعوبات في التحصيل الجبائي.					
05	يتم استغلال ممتلكات البلدية ماليا.					
06	تعتبر الإعانات الحكومية موردا مهما					
07	يعتمد التمويل على صندوق الضمان و التضامن بشكل كبير					
08	تساهم القروض في تمويل المشاريع					
09	تساهم الهبات في تمويل بعض المشاريع.					
10	قدرة البلدية على تنويع التمويل محدودة.					
11	تساهم مصادر التمويل في دعم التنمية.					

المحور الثاني: دور ميزانية الجماعات المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية

الرقم	العبارة	سلم القياس				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الأول: فعالية تمويل المشاريع التنموية						
01	تساهم ميزانية البلدية في تمويل المشاريع التنموية.					
02	تساهم الميزانية في تحسين البنية التحتية.					
03	تعكس الميزانية الأولويات المحلية.					
04	توجد فعالية في تنفيذ المشاريع الممولة..					
05	يتم احترام آجال إنجاز المشاريع .					
06	توجد رقابة على تنفيذ الميزانية.					
07	يتم توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأولوية					
البعد الثاني :مساهمة الميزانية في التنمية المحلية						

08	يتم إعداد الميزانية وفق احتياجات السكان				
09	تساعد الميزانية في تحسين الخدمات العمومية				
10	تساهم الميزانية في تقليل الفوارق التنموية.				
11	تسهم الميزانية في تحسين ظروف المعيشة.				
12	تساعد الميزانية في دعم التنمية الاقتصادية.				
13	تعكس الميزانية قدرة على تحقيق التنمية المستدامة.				

نشكركم على حسن تعاونكم

الملحق رقم 03: مخرجات برنامج spss

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	45	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.817	11

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	45	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.894	24

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	45	100.0
Exclue ^a	0	.0
Total	45	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.835	13

		الميزانية موارد مجمو	البلدية تعتمد در الجبائية
Rho de Spearman	الميزانية_موارد_مجمو	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	1.000 .45
	كمصدر الجبائية الموارد على البلدية تعتمد أساسي.	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.136 .000 45
	التمتية تمويل في المحلية الضرائب تساهم.	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.668** .000 45
	الموارد زيادة في المحلية الرسوم تساعد.	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.791** .000 45
	الجبائي التحصيل في صعوبات توجد.	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.678** .000 45

ماليا البلدية ممتلكات استغلال يتم	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.483** .001 45	
مهما موردا الحكومية الإعانات تعتبر	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.679** .000 45	
التضامن و الضمان صندوق على التمويل يعتمد كبير بشكل	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.701** .000 45	
المشاريع تمويل في القروض تساهم.	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.524** .000 45	
المشاريع بعض تمويل في الهبات تساهم	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.500** .000 45	
محدودة التمويل تنوع على البلدية قدرة	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.422** .000 45	
التنمية دعم في التمويل مصادر تساهم	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.702** .000 45	

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

			Corr
		التمويل فعالية مجمو	ية ميزانية تساهم ة المشاريع تمويل
Rho de Spearman	التمويل_فعالية_مجمو	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	1.000 .45
	المشاريع تمويل في البلدية ميزانية تساهم التنمية	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.861** .000 45
	التحتية البنية تحسين في الميزانية تساهم	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral) N	.650** .000 45
	المحلية الأولويات الميزانية تعكس	Coefficient de corrélation Sig. (bilatéral)	.500** .000

	N	45	
..الممولة المشاريع تنفيذ في فعالية توجد	Coefficient de corrélation	.594**	
	Sig. (bilatéral)	.000	
	N	45	
. المشاريع إنجاز آجال احترام يتم	Coefficient de corrélation	.388**	
	Sig. (bilatéral)	.008	
	N	45	
.الميزانية تنفيذ على رقابة توجد	Coefficient de corrélation	.728**	
	Sig. (bilatéral)	.000	
	N	45	
الأولوية ذات المشاريع نحو الموارد توجيه يتم	Coefficient de corrélation	.565**	
	Sig. (bilatéral)	.000	
	N	45	

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

			Corrélations	
			الميزانية مساهمة مجمو	الميزانية إعداد يتم سكان احتياجات
Rho de Spearman	الميزانية مساهمة مجمو	Coefficient de corrélation	1.000	.
		Sig. (bilatéral)	.	
		N	45	
	السكان احتياجات وفق الميزانية إعداد يتم	Coefficient de corrélation	.608**	1
		Sig. (bilatéral)	.000	
		N	45	
	العمومية الخدمات تحسين في الميزانية تساعد	Coefficient de corrélation	.607**	.
		Sig. (bilatéral)	.000	
		N	45	
	.التنمية الفوارق تقليل في الميزانية تساهم	Coefficient de corrélation	.669**	.
		Sig. (bilatéral)	.000	
		N	45	
	.المعيشة ظروف تحسين في الميزانية تساهم	Coefficient de corrélation	.826**	.
		Sig. (bilatéral)	.000	
		N	45	
	.الاقتصادية التنمية دعم في الميزانية تساعد	Coefficient de corrélation	.841**	.
		Sig. (bilatéral)	.000	
		N	45	
	.التنمية تحقيق على قدرة الميزانية تعكس	Coefficient de corrélation	.807**	.

المستدامة	Sig. (bilatéral)	.000
	N	45

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Statistiques

		الجنس	العمرية الفئة	التعليمي المستوى	الخبرة
N	Valide	45	45	45	45
	Manquant	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	32	71.1	71.1	71.1
	انثى	13	28.9	28.9	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

العمرية الفئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من اقل الى 19 من	2	4.4	4.4	4.4
	سنة 40 من اقل الى 30 من	2	4.4	4.4	8.9
	سنة 50 من اقل الى 40 من	23	51.1	51.1	60.0
	سنة 50 من اكبر	18	40.0	40.0	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

التعليمي المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	فاقل متوسط	5	11.1	11.1	11.1
	ثانوي	3	6.7	6.7	17.8
	جامعي	13	28.9	28.9	46.7
	عليا دراسات	24	53.3	53.3	100.0
	Total	45	100.0	100.0	

الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات 05 من اقل	5	11.1	11.1	11.1
سنوات 10 من اقل الى 05 من	17	37.8	37.8	48.9
سنة 15 من اقل الى 10 من	15	33.3	33.3	82.2
سنة 15 من اكثر	8	17.8	17.8	100.0
Total	45	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الجباثية الموارد على البلدية تعتمد أساسا كمصدر.	45	1.00	3.00	2.7111	.58861
تمويل في المحلية الضرائب تساهم التنمية.	45	2.00	5.00	3.8889	.71421
زيادة في المحلية الرسوم تساعد الموارد.	45	2.00	5.00	3.6444	.88306
الجباثي التحصيل في صعوبات توجد.	45	2.00	5.00	3.5333	.94388
ماليا البلدية ممتلكات استغلال يتم.	45	2.00	5.00	4.0000	.70711
مهما موردا الحكومية الإعانات تعتبر	45	1.00	5.00	3.9111	.79264
و الضمان صندوق على التمويل يعتمد كبير بشكل التضامن	45	2.00	5.00	3.9333	.71985
المشاريع تمويل في القروض تساهم.	45	2.00	5.00	3.6889	.76343
المشاريع بعض تمويل في الهبات تساهم.	45	2.00	5.00	3.8000	.62523
محدودة التمويل تنوع على البلدية قدرة.	45	3.00	5.00	4.0667	.57997
التنمية دعم في التمويل مصادر تساهم	45	1.00	5.00	3.9778	.75344
N valide (liste)	45				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المشاريع تمويل في البلدية ميزانية تساهم التنمية.	45	1.00	5.00	3.5778	1.07638
التحتية البنية تحسين في الميزانية تساهم.	45	2.00	5.00	3.8000	.62523
المحلية الأولويات الميزانية تعكس	45	2.00	5.00	3.9556	.47461
.. الممولة المشاريع تنفيذ في فعالية توجد	45	2.00	5.00	3.8667	.50452
المشاريع إنجاز آجال احترام يتم	45	2.00	5.00	3.9778	.45171
الميزانية تنفيذ على رقابة توجد	45	2.00	5.00	3.8667	.66058
ذات المشاريع نحو الموارد توجيه يتم الأولوية	45	2.00	5.00	4.0444	.42403

N valide (liste)	45				
------------------	----	--	--	--	--

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
السكان احتياجات وفق الميزانية إعداد يتم	45	3.00	5.00	4.0667	.39312
الخدمات تحسين في الميزانية تساعد العمومية	45	3.00	5.00	4.0444	.36653
الفوارق تقليل في الميزانية تساهم التنمية.	45	2.00	5.00	4.0222	.49949
ظروف تحسين في الميزانية تسهم المعيشة.	45	2.00	5.00	3.9778	.62118
التنمية دعم في الميزانية تساعد الاقتصادية.	45	3.00	5.00	4.1333	.54772
التنمية تحقيق على قدرة الميزانية تعكس المستدامة.	45	1.00	5.00	3.9556	.70568
N valide (liste)	45				

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	ميزانية_موارد المحلية الجماعات ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : المشاريع تمويل في ميزانية دور :

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.715 ^a	.511	.500	.24289

a. Prédictors : (Constante), المحلية الجماعات ميزانية موارد

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.860	.313		5.943	.000
	المحلية الجماعات ميزانية موارد	.557	.083	.715	6.707	.000

a. Variable dépendante : المشاريع_تمويل_في_ميزانية_دور

Variables introduites/éliminées ^a			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	ميزانية_موارد المحلية الجماعات ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : المشاريع_تمويل_فعالية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.723 ^a	.523	.512	.29000

a. Prédictors : (Constante), المحلية_الجماعات_ميزانية_موارد

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	3.968	1	3.968	47.187	.000 ^b
Résidus	3.616	43	.084		
Total	7.585	44			

a. Variable dépendante : المشاريع_تمويل_فعالية

b. Prédictors : (Constante), المحلية_الجماعات_ميزانية_موارد

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1.320	.374		3.533	.001
	المحلية الجماعات ميزانية موارد	.681	.099	.723	6.869	.000

a. Variable dépendante : المشاريع_تمويل_فعالية

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	_ميزانية_موارد المحلية الجماعات ^b	.	Introduire

- a. Variable dépendante : التنمية_في_الميزانية_مساهمة
- b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.436 ^a	.190	.171	.37944

- a. Prédictors : (Constante), المحلية_الجماعات_ميزانية_موارد

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1.454	1	1.454	10.096	.003 ^b
	Résidus	6.191	43	.144		
	Total	7.644	44			

- a. Variable dépendante : التنمية_في_الميزانية_مساهمة
- b. Prédictors : (Constante), المحلية_الجماعات_ميزانية_موارد

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	2.490	.489		5.093	.000
	المحلية الجماعات ميزانية موارد	.412	.130	.436	3.177	.003

- a. Variable dépendante : التنمية_في_الميزانية_مساهمة